التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 146 السنة الثامنة عشر - يناير 2020

صندوق السيولة وعملية الإنقاذ المرجوة

03

الإفراجات.. خطوة مهمة على الطريق

05

المرأة في "جريدة البحرين"

18

موقفنا

نحو أفراح أكبر

في بيانهما المشترك المُرّحب بصدور مرسوم جلالة الملك بالعفو الخاص عن 269 محكوما ومعتقلا، كذلك التوجيهات الملكية بتطبيق قانون العقوبات البديلة على 530 معتقلا، عبّر المنبر التقدمي والتجمع القومي عن أملهما في صدور قرارات لاحقة يتم بموجبها إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي وإعادة الجنسيات وإطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية الإعلام ورفض وتجريم خطاب الكراهية والطائفية.

ثمّنت الجمعيتنان هذه الخطوات الإنفراجية، التي أشاعت مشاعر من الإرتياح في كافة الأوساط الشعبية والسياسية، التي عبرت عن شكرها وامتنانها بما تحقق معربة عن تفاؤلها بمواصلة تنفيذ المزيد في الفترة القادمة، وهو الأمر الذي يعكس بحق توق كافة المواطنين على مختلف انتماءاتهم وشرائحهم إلى طي صفحة التداعيات السياسية والأمنية الخطيرة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية.

وفي هذا الموقف كانت الجمعيتان تعبران عن مزاج شعبي ساد البحرين فرحاً بهذه الخطوات، التي أعلن عنها في أجواء موجة عارمة من الفرح والبهجة بفوز منتخبنا الوطني لكرة القدم بكأس دوري الخليج، لأول مرة بعد نحو خمسة عقود من بدء هذا الدوري الذي انطلق من البحرين بالذات، حيث أظهرت هذه الفرحة أن ما يوحّد البحرين بكافة مكوناتها أكبر وأعمق بكثير من الخلافات التي سعى البعض لتضخيمها وتحويلها إلى سدود بين الناس في مختلف مناطق بلادنا، وتدمير ما حققته جهود وتضحيات أجيال نجحت في إرساء قواعد راسخة لوحدتنا الوطنية.

لقد استقبل البحرينيون منتخبنا الوطني العائد بالفوز بترحيب واحتفاء كبيرين، ورأوا فيه مرآة حقيقية لوحدة شعبنا، فهو فريق يضمّ في صفوفه لاعبين أكفاء يتحدرون من مختلف المناطق والانتماءات، يجمعهم حبهم للبحرين وولاءهم لها وإخلاصهم لما كل من شأنه أن يعلي من مكانتها ويحقق لها النجاح، فلم يفرق البحرينيون بين لاعب وآخر نسبة إلى انتمائه المذهبي أو المناطقي.

هذه البحرين التي نشأنا فيها على حبها والتفاني في سبيلها. بحريننا جميعاً، ومن حق البحرين هذه أن تحتفي بأفراح أكبر، وأن تأتي في القريب خطوات إيجابية كتلك التي أعلنها جلالة الملك، وأن تتحق الدعوة الصادقة التي جاءت في البيان المشترك بين «التقدمي» و«القومي» بتحقيق «مصالحة وطنية شاملة تنهي صفحة الأزمة السياسية المتواصلة منذ عدة سنوات، وتنطلق بالمجتمع نحو الوحدة الوطنية والحياة الكريمة، كما تعيد الحيوية للحياة السياسية والمدنية الداعمة للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك حفظه الله»، كما قالت الجمعيتان في بيانهما.

التقدمي

القومي والتقدمي يرحبان بقرار إطلاق سراح عشرات المعتقلين ويدعوان لتحقيق مصالحة وطنية شاملة

حبت جمعيتا المنبر التقدمي والتجمع القومي بصدور مرسوم جلالة الملك حفظه الله بالعفو الخاص عن 269 محكوما ومعتقلا، كذلك التوجيهات الملكية بتطبيق قانون العقوبات البديلة على 530 معتقلا. وتأمل الجمعيتان في صدور قرارات لاحقة يتم بموجبها إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي وإعادة الجنسيات وإطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية الإعلام ورفض وتجريم خطاب الكراهية والطائفية.

وتؤكد الجمعيتان إن هذه الخطوات الإنفراجية الهامة أضفت مشاعر من الارتياح في كافة الأوساط الشعبية والسياسية، والتي راحت تعبر عن شكرها وامتنانها بما تحقق معربة عن تفاؤلها بمواصلة تنفيذ المزيد منها خلال الأيام القادمة، وهو الأمر الذي يعكس بحق توق كافة المواطنين على مختلف انتماءاتهم وشرائحهم إلى طي صفحة التداعيات السياسية والأمنية الخطيرة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية.

إن جمعيتي التجمع القومي والمنبر التقدمي إذ تتوجهان لكافة المعتقلين الذين تم إطلاق سراحهم أو تخفيف عقوباتهم، وكذلك لعوائلهم بالتهاني القلبية، فأنهما تجددان في هذه المناسبة تمسكهما بدعواتهما الصادقة لتحقيق مصالحة وطنية شاملة تنهي صفحة الأزمة السياسية المتواصلة منذ عدة سنوات، وتنطلق بالمجتمع نحو الوحدة الوطنية والحياة الكريمة، كما تعيد الحيوية للحياة السياسية والمدنية الداعمة للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك حفظه الله.

التجمع القومي
المنبر التقدمي
المنامة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٩

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

التقدمي يدعو إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإعلاء مبدأ المواطنة وسيادة القانون

يُصادف يوم العاشر من ديسمبر من عام 1948 مصادقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره دستور عالمي لشرعية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي توافق عليها المجتمع الدولي وأقرها للكافة وفق مبدأ المساواة ودون تمييز بينهم بأي شكل من الأشكال، وقد أضحى هذا اليوم بعد ذلك يوماً دولياً لحقوق الإنسان تحتفل به البشرية كافة. وقد اختارت الأمم المتحدة هذا العام شعار "الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان" من منطلق الإيمان بحقهم في المشاركة في الحياة العامة واتخاذ جميع القرارات باعتبارهم عنوان أي تحول سياسي واقتصادي واجتماعي في أي بلد كان، وتأكيداً على دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن المنبر التقدمي يشدد بدوره على دور الشباب البحريني في كل المجالات ويدعو إلى المضي قدماً نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين ورفع الظلم والحيف الواقع على أي فئات تُعاني التهميش والإقصاء والفقر، ويؤكد التقدمي بهذه المناسبة على ضرورة إعلاء مبدأ المواطنة وسيادة القانون وتأكيد حق المواطن في الصحة والتعليم باعتبارهم من الحقوق الأساسية، ويدعو إلى جعل هذه المناسبة فرصة للنظر في كل ما يعزز وينهض بحقوق الإنسان ويرسخ التزام

البحرين بكل القيم والمبادئ الدولية في حقوق الإنسان.

ويؤكد التقدمي في هذه المناسبة التأكيد على جملة من القضايا الملحة التي تتطلب معالجة سريعة وتدخل تشريعي وتنفيذي عاجل ومنها:

1-إعطاء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني الحق بمنح جنسيتها لأبنائها دعماً لتماسك الأسر التي تُقيم إقامة دائمة في البحرين وذلك وفق ضوابط مدروسة وقيود خاصة تُراعي السيادة الوطنية.

2-السماح بحق التظاهر السلمي الذي يعتبر أحد مظاهر الحياة الديمقراطية وأحد طرق التعبير عن الرأي باعتباره حقاً قانونياً ودستورياً.

3-التوسع في تطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة ومراعاة النساء وصغار السن بما يتناسب مع ظروف المحكوم عليهم حيث يُمثل تنفيذ هذا القانون تطويراً للمنظومة الحقوقية ويُعزز مكانة البحرين في الساحة الدولية، مع ضرورة تحسين ظروف السجن والاحتجاز وفق القانون والاتفاقيات الدولية.

4-إطلاق مشاورات جدية لقانون جديد للعمل الأهلي في البحرين يُنظم حق تأسيس الجمعيات الأهلية بمجرد الإخطار ويؤمن تيسير الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة لذلك ويفتح انطلاقة لمسيرة الجمعيات ولمؤسسات المجتمع المدني بوجه عام.

١٠ ديسمبر ٢٠١٩

سعيد العويناتي في ذاكرة البحرين الأدبية

بمناسبة الذكرى ال 43 لاستشهاد الرفيق محمد غلوم بوجيري عضو الجبهة الشعبية في البحرين في 2 ديسمبر 1976، والرفيق الشاعر سعيد العويناتي عضو جبهة التحرير الوطني البحرانية في 12 ديسمبر 1976، قدم الرفيق د. حسن مدن محاضرة في الأول من ديسمبر 2019، ضمن فعاليات ملتقى التقدمي الأسبوعي بعنوان: (سعيد العويناتي في ذاكرة البحرين الأدبية)، وأدارت الأمسية الشاعرة الشابة جنان العود.

تحدث المحاضر في القسم الأول من محاضرته عن ذكرياته الشخصية مع الشهيد سعيد الذي جمعته به علاقة صداقة، وعن لقاءاتهما سواء في إطار العمل الطلابي الصيفي، أو في إطار الأنشطة الأدبية والثقافية، وفي أطار جلسات جمعتهما مع العديد من الأدباء والمهتمين بالثقافة والأدب يتبادلون الأحاديث والآراء حول النصوص الأدبية والقضايا الثقافية بشكل عام .

أما في القسم الثاني من المحاضرة فقد سلّط مدن الضوء على التجربة الشعرية للشهيد، والتي كان يمكن لها أن تتطور لولا رحيله الفاجع وهو لما يزل في الخامسة والعشرين من عمره. وقد استعرض المحاضر مجموعة من الشهادات الأدبية والنقدية حول تجربة سعيد في الشعر لنقاد وأدباء بارزين بينهم سعدي يوسف وخيري منصور ود. علوي الهاشمي وطراد الكبيسي وآخرين، وما نشرته دوريات ومنابر إعلامية عربية حول تلك التجربة، كما أشار إلى نصوص شعرية كتبها شعراء بارزون من العراق وغيره في رثاءه بعد استشهاده.

وأوضح مدن أن الطبعة الثانية من ديوانه الوحيد: "إليك أيها الوطن.. إليك أيتها الحبيبة" ، التي صدرت عن الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين بعد عشر سنوات على رحيله، أضيفت عليها آخر ثلاث قصائد كتبها الشاعر قبل استشهاده بأسابيع.

فضفضة

صندوق السيولة وعملية الإنقاذ المرجوة

عيسى الدرازي

بدأ مؤخراً استقبال صندوق السيولة لطلبات التمويل من أصحاب الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو صندوق أنشىء بقيمة 100 مليون دينار بحريني بهدف دعم شركات القطاع الخاص للتغلب على التحديات التي تواجهها، عبر تقديم تسهيلات ائتمانية بمعدل فائدة منخفضة. وبررت التصريحات الرسمية إنشاء الصندوق بالدور المرجو منه «لتحفيز بيئة ريادة الأعمال ودعمه لدور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي».

يتزامن انطلاق صندوق السيولة لدعم مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تشكيل مجلس النواب لجنة تحقيق برلمانية حول أسباب الركود الاقتصادي والعقاري، والتي جاء تشكيلها حسب تصريح رئيس اللجنة إلى «تعثر عدد كبير من المؤسسات التجارية، وما صاحب ذلك من إلغاء للسجلات، وبروز مشاهد المحلات التي تضطر للإغلاق، وانسحاب المستأجرين، وركود سوق العقار، ينم عن مؤشرات تتطلب الدراسة والتحقيق للتعرف على العوامل التي أدت للركود في الحراك الاقتصادي والعقاري».

هناك ما يشبه الأزمة الاقتصادية بدأت منذ فترة وباتت مظاهرها عصية على المكابرة بعدم وجودها أو تحجيمها، والضغوطات المعيشية على المواطنين والغلاء غير المنضبط في الأسعار وإقرار ضريبة القيمة المضافة وزيادة رسوم الخدمات على المواطنين والمحلات التجارية على حد سواء وغيرها. وهي أمور أدت جميعها إلى الطريق المسدود الذي يعاني منه اليوم المواطن سواء كمستهلك أو صاحب تجارة، وهذا الأخير ذاق الأمرين من زيادة رسوم الخدمات ومن المنافسة غير السوية مع سواه من التجار الأجانب سواء الكبار أصحاب الامبراطورات التجارية الكبيرة أو أصحاب المحلات الصغيرة فكلاهما ينهشان من كتفه.

الحاصل الآن، أن الجهات الرسمية قررت إعلان حالة انقاذ للقطاع الخاص المتعثر، إذا أحببنا ان نسمي الأشياء بمسمياتها الصحيحة، عبر منح قروض ميسرة لمن يستطيع الإلتزام بالسداد من مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. من الوهلة الأولى يتوقع ان تستحوذ المؤسسات الكبرى المتعثرة على الحصة الأكبر من الدعم المزمع تقديمه، أما المؤسسات المتوسطة والصغيرة فهي وإن كانت بحاجة لدعم سيولتها إلا إنها بحاجة أكبر لسن قوانين حمائية تمكنها من الدخول في أجواء المنافسة التجارية مع غيرها من الشركات التجارية التي ضربت جذورها في عمق سوق العمل البحريني منذ سنوات. وعليه، فإن المطلوب عند النظر في دعم المؤسسات التجارية الكبيرة الاشتراط عليها بتحقيق مبادرات حقيقية لتوظيف العاطلين وإحلال المواطنين بدل الأجانب وتوفير التدريب العملي المستمر للموظف البحريني بهدف ضمان استمرارية تطويره وتفوقه، ودون هذه الاشتراطات سيكون توفير الدعم لهذه المؤسسات الكبيرة المتعثرة محض عبث وسيعيدنا إلى المربع الأول حتماً.

سعاد مبارك وخليل الجمري ينتديان بمناسبة

اليوم العالمي لحقوق الإنسان

استضاف منتدى التقدمي الأسبوعي كلاً من النقابية سعاد مبارك عضو الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والرفيق المحامي خليل الجمري، في ندوة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظمتها لجنة الشؤون القانونية بالتقدمي حول محورين، حيث تحدثت النقابية مبارك عن «حقوق المرأة العاملة في القطاع الأهلي»، فيما تحدث المحامي الجمري عن «العقوبات والتدابير البديلة».

تناولت النقابية سعاد مبارك كيفية تطبيق القانون والتشريعات في الواقع، مشيرة إلى أنه رغم الجوانب الإيجابية في بعض التشريعات إلا أنها ما زالت على الأوراق حتى الآن، ومنها مرسوم 59 لعام 2012 بتعديل قانون العمل، وتحديدا عن التحرش الجنسي في العمل أو ممارسة العنف ضد المرأة العاملة .

وأوضحت أن هناك عدداً من التشريعات والاتفاقيات الدولية التي لم تصدق عليها حكومة البحرين، ومنها اتفاقية حماية الأمومة، وهناك حاجة لتوفير دور الحضانة للعاملات في مواقع العمل، للمحافظة على الاستقرار الوظيفي .

كما يوجد تمييز في الآجور في بعض القطاعات بينها رياض الأطفال والمقاولات، وما زالت نسبة كبيرة من النساء يحصلن على رواتب متدنية، ففي القطاع الخاص لا تزيد رواتب الكثير من النساء عن 300 دينار، بل وأقل. ورغم أن دستور مملكة البحرين ضمن للمواطنين، بمن فيهم النساء، حق العمل، ولكن يوجد ما نسبته 77٪ من الباحثين عن العمل في البحرين من الخريجات و 55٪ منهن حاصلين على البكالوريوس.

أما المحامي خليل الجمري فاعتبر أن خطوة العفو الملكي الأخيرة عن 269 محكوماً واستبدال عقوبة 530 محكوماً بعقوبات بديلة خطوة حضارية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد العلاقات الأسرية التي تعزز من استقرار المجتمع، فضلاً عن كونها رافداً مهما من روافد حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتي ترتكز على تأهيل المحكومين بغية ادماجهم في المجتمع، وتعمل على أنسنه العقوبة ونشر روح المحبة والتسامح والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين جميع أفراد الأسرة الواحدة في المجتمع، وهي غايات تتناغم مع حقوق الانسان.

وأشار الجمري إلى أن فلسفة العقوبة الجنائية لا تبحث عن الانتقام أو التشفي ممن صدرت ضدهم أحكام ولكن تهدف أساساً للإصلاح والتأهيل والتدريب ليعود المحكوم شخصاً صالحاً لمجتمعه ولنفسه، والإصلاح من أهم أهداف العقوبة، موضحاً أن العمل في خدمة المجتمع كبديل للعقوبة يمنح المشمولين بها الفرصة للقيام بخدمة تعود بالنفع على المجتمع في البداية وله شخصيًا كجزء من هذا المجتمع.

اللجنة الاجتماعية تحتفي بيوم المرأة البحرينية

بمناسبة يوم المرأة البحرينية نظمت اللجنة الاجتماعية في المنبر التقدمي إفطاراً جماعياً صباح يوم السبت 30 نوفمبر 2019 في مطعم قصر المسقوف، حضرته مجموعة من أعضاء وأصدقاء التقدمي، حيث جرى توزيع باقات من الورود على الرفيقات والصديقات بهذه المناسبة.

جواد المرخي

المثقف العضوي الفاعل

المثقفون أنواع؛ ولهم مواقف مختلفة، وفق ما تمليه عليهم أفكارهم ومعتقداتهم وميولهم وأيضاً تركيبتهم الاجتماعية والمهنية والطبقية.

ما يهمنا هو دور المثقف الواعي الفاعل الملتزم حقاً بقضايا وهموم الوطن والإنسان، خصوصاً المثقف المناضل الذي يمتلك المشاعر ويتأثر بهموم الجماهير التي تعاني وتتوجع ألماً جراء التهميش والاستغلال. إنه المثقف الذي يناضل في سبيل رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والتعليمي والصحي للناس بدون انحياز لطائفة أو عرق أو قومية.

كما أن المثقف الفاعل هو الانسان الواقعي بعيداً عن التأثر بعقلية الظلام والتخلف، مساهماً في رفع نسبة الوعي في صفوف الناس من خلال المشاركة في المجتمع. وهو أيضاً من يحافظ على نسيج الوحدة للناس على أسس وطنية بعيداً عن المواقف التي تساهم في تفكك النسيج الاجتماعي والوطني، لأنه يمتلك القدرة على ترسيخ النضال السلمي الديمقراطي بعيداً عن صفوف الإحباط والتطرف كونه يمتلك الإستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق الأهداف الخيّرة.

قال المناضل الاممي جيفارا: «إن المثقف الذي يلوذ بالصمت هو أكثر خراباً من أي نظام دكتاتوري قمعي يمارس القتل ضد أبناء شعبه». وبالطبع ليس أقل خطورة منه ذاك المثقف الذي يمارس التضليل وتزييف الوقائع لتغييب الوعي الحقيقي مقابل حفنة من المال أو الاستنفاع بوظيفة أو منصب يدر عليه شخصياً المال ويحقق له الرفاهية على حساب تدمير المجتمع من خلال زجه في أوهام يصعب الخروج منها.

ان المثقف الحقيقي هو المتصدي لعقلية الأحقاد والتخندق والشللية التي حتماً تدّمر كل المنجزات التي حققها الانسان ومنها إنجازات العمل الوطني والاجتماعي. إنه المثقف العضوي الذي يدرك مستوى الصراع الحقيقي المستمر ويعمل بتفانٍ وإخلاص من أجل التغيير ونشر أسس العدالة الاجتماعيّة وحقوق الانسان وإرساء الحياة الكريمة للناس.

معلقاً على موضوع العجز الاكتواري لصناديق التقاعد

زينل: لا للاقتراب مجدداً من فائض التعطل أو جيب المواطن

عبر عضو كتلة «تقدّم» النائب يوسف زينل عن رفض أية توجهات رسمية محتملة، في أعقاب تصريح وزير المالية الذي تضمن توقعات للخبير الاكتواري بنفاد أصول صندوق التقاعد في القطاع العام بعد 9 سنوات، وفي القطاع الخاص بعد 15 سنة.

وقال زينل: «إذا صحّت هذه التوقعات الاكتوارية، فإن الملام والمسؤول عن ذلك هو الطرف الرسمي ممثلاً على وجه الخصوص في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، الأمر الذي يوجب عليها تحمل كامل المسؤولية وعدم التهرب منها، ومن المهم أن نستبق أية توجهات رسمية محتملة بتكرار قرارات أثقلت كاهل الناس، أو الاقتراب مجدداً من جيب المواطن عبر سياسة زيادة الرسوم، والغرف من فائض نظام التأمين ضد التعطل، أو من أي صندوق آخر».

وشدّد زينل على ضرورة النأي بميزانية الدولة عن فكرة الاقتراض، مذكراً بالمستوى المتصاعد والخطير للدين العام، ومضيفاً: على الطرف الرسمي البحث عن البدائل، والتركيز على الاستثمار الناجح لأموال التأمينات، والنأي عن رفع نسب الاشتراكات بوصفها فكرة ستزيد من العبء المادي الذي باتت أعداد غير يسيرة من الأسر البحرينية تشكو من تداعياته.

مطرقة البرلمان

الإفراجات..خطوة مهمة على الطريق

عبد النبي سلمان

في غمرة احتفالات البلاد بالعديد من المناسبات الوطنية والتي توجت باحتفالات العيد الوطني في السادس عشر من ديسمبر المنصرم، كان لافتًا طبيعة التحولات الإيجابية الملموسة في المزاج العام للشارع البحريني، والذي عبّر عن نفسه بداية وبكل وضوح انطلاقا من الفوز المستحق لمنتخب كرة القدم الأول ببطولة كأس الخليج الأخيرة التي اقيمت في العاصمة القطرية الدوحة، حيث تزامن ذلك مع قرب احتفالات البحرين بعيدها الوطني، والذي امتزج هذا العام بنكهة مميزة هيأت لها الظروف الموضوعية ووظفتها القيادة السياسية في البلاد بشكل إيجابي حتى الآن، بتجاوبها مع ما بات يعتمل في صدور غالبية ابناء البحرين، وطموحهم في الخروج من حالة التأزم التي لازمت كآبتها بلادنا منذ العام 2011، حيث يتنفس الشارع البحريني الصعداء وهو يتلمس بوادر الخروج من تلك الحالة المرهقة التي خيمت على بلادنا واعاقت بكل تأكيد التطور الايجابي في العديد من المسارات.

وأخصّ هنا المسارين السياسي والاجتماعي، كما زادت ارتداداتها من بؤس الأوضاع الاقتصادية والمعيشية نتيجة لما خلفته الأزمة من تداعيات اجتماعية مريرة على الناس. لذا فقد جاءت سلسلة الافراجات التي تمت حتى الآن عن قرابة ال 800 محكومًا غالبيتهم محكومون على خلفية الأزمة التي مرت بها البلاد، لتعلن عن النية في الخروج بالبلاد من حالة الاحتقان تلك والبحث عن مسار جديد يعيد لها جزءا من حيويتها المفتقدة على أكثر من صعيد.

الافـراجـات الأخـيـرة عن اعـداد كبيرة من المحكومين اذا ما قيظ لها ان تستمر وتتوالى فصولها، وذلك ما يأمله كل البحرينين، فإنها حتما ستقودنا إلى واقع سياسي واجتماعي نأمل أن يكون جديدا، يصار فيه إلى المزيد من عوامل تهدئة الشارع وعودة تلاحمه ووحدته، وهو وضع هش بكل المعايير المتاحة، إلا أنه سيظل مرشحًا لمزيد من الإنفراج فيما لو تمّ التعامل معه بمسؤلية وبالإيجابية المطلوبة، أخذا في الاعتبار طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الـذي تراكم خلال الفترة الماضية، وما أفرزه من تداعيات وآلام، تحتاج لمعالجات حصيفة ومسؤولة، بحيث تنأى بنا وبالبحرين عن المعالجات والتعاطي السلبي الذي تم خلال السنوات الماضية ومن مختلف الأطراف.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نوظف كافة المعطيات الإيجابية القائمة او حتى تلك المأمولة للبدء بمشروع المائة ميل الذي يفترض أنه يبدأ بخطوة تتبعها خطوات إيجابية مدروسة، وأثق ان الغاء النظرة السلبية لدى الجميع من شأنه ان يخلق واقعًا إيجابيًا مغايرا سيساعدنا جميعا للخروج من عنق الزجاجة، كما خرجنا بنجاح من قبل، وتحديدا قبيل فترة المصادقة الشعبية غير المسبوقة على ميثاق العمل الوطني، حيث الدخول مع قيادة البلاد السياسية بقيادة جلالة ملك البلاد وشعب البحرين وقواه السياسية والمجتمعية في مشروع ميثاق العمل الوطني الذي نقل البحرين في سنوات قليلة نقلة حضارية مميزة، كان ممكنا جدا أن تستمر لولا بعض المعوقات الجدية التي اعترضته وأعادت بلادنا أشواطا وسنوات للوراء بكل أسف.

ما يأمله السواد الأعظم من الشارع البحريني هو إعـادة التلاحم الوطني والإنصهار مجددا بين القيادة والشعب، كي نستطيع أن نواجه ما ينتظرنا من تحديات سياسية واقتصادية ومعيشية كبرى، تشير كل المؤشرات المتاحة إلى أنها قادمة لنا وللجميع في المنطقة بقوة، وفي ظل ما يجري حولنا وفي العالم من تحولات كونية مخيفة لابد أن نستعد لها جيدا، فإن علينا أن نهتدي إلى كيفية معالجة مصاعبنا الداخلية بالحوار والمصارحة والوضوح، تعزيزاً وحماية لمصالحنا الوطنية أولاً وحفاظا على سيادة بلادنا وقرارها من أي تدخلات خارجية، وأن نبني مع محيطنا الخليجي والعربي والعالم علاقات استراتيجية نافعة وفعلية، تساعدنا على الحفاظ على ضمان مستقبل اجيالنا وسلامة أراضينا ومصالحنا الحيوية.

هي مسؤوليات جسام ملقاة على عاتق كل المعنيين بمستقبل بلادنا، لكنها حتما لن تكون عصية او مستحيلة طالما اهتدينا جميعًا، قيادة وشعباً، لنوع آخر مختلف في معالجة قضايانا الوطنية يقوم على الحوار والمسؤولية الوطنية والشراكة في صياغة القرار.

مستنداً على تجارب عربية عديدة

زينل يدعو لفصل التعليم العالي عن وزارة التربية

دعا النائب يوسف زينل لفصل قطاع التعليم العالي عن وزارة التربية والتعليم، منوهاً إلى وجود تجارب عربية عديدة تؤكد جدوى الفصل وأفضليته، كما هو الحال في الكويت وعُمان والأردن والمغرب والجزائر ومصر وسوريا والسودان وتونس ولبنان والعراق.

وأضاف: «بحرينياً، أثبتت تجربة ربط التعليم العالي بوزارة التربية وعلى مدى سنوات ضعف النتائج المرجوة في التعليم الأساسي والجامعي على حد سواء، وذلك بفعل تشتت الجهود. فمن جهة تأثر أداء وزارة التربية والتعليم فيما خص مسؤوليتها حيال التعليم الأساسي وهو ما نشهد معالمه بشكل جلي في واقع التعليم المتراجع، ومن جهة أخرى فقد أدى الربط إلى إضعاف قدرة الوزارة على الإشراف على قطاع التعليم العالي ومتابعته.

وعدد زينل مزايا الفصل، بالقول إن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تركيز أكبر على التعليم الأساسي، وسيسهم في تعزيز المساءلة عن مخرجاته، كما سينتج الفصل تركيزاً أكبر على متطلبات سوق العمل بما يسهم في سد الفجوة بين هذه المتطلبات ومهارات الخريجين، وتطوير اختبارات القبول في الجامعات بنزاهة وهو الأمر الذي سيسهم في رفع مستوى الاستقلالية لضمان مخرجات أفضل.

وواصل: سيؤدي الفصل إلى تطوير القدرات البحثية وإعطاء البحث العلمي اهتمام أكبر والعمل على تناغمه مع اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تحديد مواطن الخلل بشكل أفضل سواء في التعليم الأساسي أو التعليم العالي.

زينل ينتقد هيئة تنظيم سوق العمل وتجاهلها الاجماع الشعبي

وجه عضو كتلة «تقدّم» النائب يوسف زينل نقداً لاذعاً لهيئة تنظيم سوق العمل، و«سياسة صم الآذان عن النقد الشعبي لتصريح العمل المرن».

وأضاف: مستغرب جداً أن يواجه مسؤول رسمي وهو الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، حالة الاجماع الشعبي الرافضة لهذا التصريح، بعبارة (الإنسان عدو ما يجهل). هذا التصريح، يكشف عن سياسة غير متزنة تهيمن على هيئة تنظيم سوق العمل، وهي بين أمرين، بين تحديث أنظمتها بما يسهم في علاج تشوهات سوق العمل، وبين ضرورة عدم الإفراط في ذلك على حساب حقوق المواطن.

29000
عامل أجنبي
مخالف

وقال زينل: «يتحدث الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل عن حصول 29 ألف عامل أجنبي مخالف، على تصريح العمل المرن، وهو رقم كبير يعزز من وجاهة الشكاوى الأهلية المستمرة من هذا التصريح وما أفرزه من منافسة أجنبية غير مشروعة للتاجر البحريني.

وتساءل: هل يريد الرئيس التنفيذي لهيئة سوق العمل، إقناعنا بخطأ هذه الجهات الثلاث، وجهلها لتصريح العمل المرن، دوافعه والنتائج؟!

فلاح هاشم يتقدم باقتراح برغبة

بتوسعة وتطوير ثانوية جدحفص الصناعية للبنين

تقدّم عضو كتلة «تقدّم» النيابية النائب فلاح هاشم باقتراح برغبة بشأن توسعة وتطوير مدرسة جدحفص الثانوية الصناعية للبنين الكائنة في منطقة جدحفص، موضحاً أن اقتراحه ينطلق من

قدم المدرسة وأجهزة العمل الفني فيها، بالإضافة إلى ضيق مساحتها بالرغم من استيعابها لعدد كبير من الطلاب، يقارب عددهم الألف طالب، وتشتمل المدرسة على 12 شعبة تأسيسي و13 شعبة تلمذة مهنية و 17 شعبة متقدم / تطبيقي، وبها من الطلبة 989 طالب وفق تقرير الجودة 2017، مما يتطلب توفير بيئة عمل فني أكثر حداثة للإرتقاء بمخرجات العمل الفني للطلاب والمدرسة ومواكبة سوق العمل الفني الذي كان ولا زال من أهم المجالات العملية التي تزداد تطوراً عاماً بعد عام.

والمدرسة المذكورهي المدرسة الصناعية الوحيدة في المحافظة الشمالية التي تعتبر اكبر المحافظات تعداداً بالسكان، وتعاني مبانيها القديمة من التأكل لدرجة ان المبنى رقم 5 تم اخلائه بسبب انه آيل لسقوط إضافة الى ذلك تكدس الممرات ما بين المباني بالصفوف الخشبية بحيث لامساحات بينها عدى الحالة السية للمباني الاخرى مثل دورات المياه وغيرها.

دعوة لاحترام حق العامل في الإجازة الرسمية وبدل نقدي

قال النائب فلاح هاشم إن قرار إدارة البا بحرمان عمال النوبات في الشركة من استحقاقهم النقدي نظير عملهم في عطلة فوز المنتخب الوطني يوحي بعدم التقدير لتضحية هؤلاء العمال وعدم الاعتراف بحقهم في مشاركة أهاليهم وأحبتهم في أفراح الوطن، وهو مخالف لقانون العمل في أكثر من مادة.

وقال: «يأتي هذا القرار المنفرد متجاوزا لمبدأ الحوار الاجتماعي مع ممثلي العمال، وهو مخالفة ثانية لما ينص عليه باب كامل من قانون العمل وهو الباب الرابع عشر (المفاوضة الجماعية).

إننا نتساءل عن الجدوى الاقتصادية لأي شركة من مثل هذه القرارات، والتي هي في النهاية ملزمة قانونا بدفع مستحقات العمال، ونرى أنه يجب أن يكون للمعنيين في وزارة العمل موقفاً في متابعة تطبيق قانون العمل.

هاشم ينتقد تصريحات رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

قال عضو «تقدّم» النائب فلاح هاشم إن التصريحات المغلوطة والمظللة التي تصدر بين الفينة والأخرى من قبل بعض التجار أو المسؤولين بعدم أهلية البحريني، وتضع الأعذار لعدم توظيف البحريني عن العمل، مرفوضة جملة وتفصيلاً، موضحاً أن هذه التصريحات ما هى إلا هروب إلى الأمام من المسؤولية الأدبية والمجتمعية التي يفترض أن تصب لصالح البحريني، والتي لو تمّ الإلتزام بها ستدفع بعجلة التنمية المطلوبة.

وأوضح هاشم أن مثل هذه التصريحات تعبر عن انعدام الالتزام بمفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئ العمل اللائق وتهرب منها؛ وهي تعبير عن تقديم المصلحة الذاتية التي تتميز بالجشع والأنانية في اتجاه تحقيق مزيد من الثراء على الاعتبارات الوطنية.

وختم تصريحه بالقول: "إن هؤلاء يتناسون تاريخ العامل البحريني، والدور الكبير الذي لعبته – وما تزال – العمالة البحرينية، ومنذ بداية المشاريع الصناعية وتطوير البنى التحتية في المنطقة.

بعد أن وقعوا على طلب مناقشة عامة لسياسة ديوان الخدمة المدنية

نواب يتراجعون عن موقفهم

تراجع عدد من النواب عن موقفهم بطلب عقد مناقشة عامة لسياسة ديوان الخدمة المدنية، فمن أصل 14 نائباً وقعوا على طلب عقد تلك المناقشة لم يصوت على الطلب عند عرضه على المجلس سوى ثمانية نواب في مقدمتهم أعضاء كتلة «تقدّم» الثلاثة.

وكان الطلب قد قدّم من النواب عبدالنبي سلمان، سيد فلاح هاشم، يوسف زينل، إبراهيم النفيعي، محمود البحراني، كلثم الحايكي، محمد العباسي، خالد بوعنق، عمار البناي، هشام العشيري، عمار آل عباس، ممدوح الصالح، ويوسف الذوادي.

وحدد مقدمو الطلب الهدف منه أنه «للوقوف على سياسة ديوان الخدمة المدنية بشأن معايير واشتراطات التوظيف والإجراءات التي يتبعها الديوان قبل الشروع في توظيف موظفين جدد، وفي سد الشواغر في الأجهزة الرسمية، وفي كيفية تقييم الموظفين والأثر المترتب على التقييم، والحاجة الماسة لتوضيح سياسة الديوان فيما يتعلق بترقيات الموظفين والمعايير التي على أساسها تمنح الترقية للموظف».

لا خطة لإحلال البحرينيين في وظائف «التربية»

قال عضو «تقدّم» النائب سيد فلاح هاشم إن وزارة التربية والتعليم لا تملك أيّ خطّة حقيقية لإحلال الموظفين البحرينيين بدلاً من الأجانب، خاصة في وظيفة المعلم، رغم الكم الكبير جدًا من الخريجين العاطلين بتخصصات متعدّدة، والوزارة في حاجة لها، بينما اكتفت الوزارة بأن لديها خريجي كلية المعلمين، وهذا العدد يكاد لا يغطي الحاجة الفعلية للوزارة.

وأوضح أنّ الوزارة بإمكانها أن تقدّم المزيد بعد التقاعد الاختياري بشأن البحرنة إلا أنّها لم تحرّك ساكنًا، وهذا يعطي انطباعًا بعدم الرضى عن أدائها وينمُّ عن تقصير واضح من جانبها ومخالفات صريحة تضاف إلى رصيد مخالفاتها السابقة، ورأى ضرورة استجواب وزير التربية والتعليم؛ كون وزارته الأكبر التي تضم أكثر من 3700 وافد يعمل بها، في ظل عدم وجود خطة إحلال للبحرينيين رغم أعداد الخريجين العاطلين عن العمل من حملة الشهادات والمؤهلات الجامعية.

لا للانتقاص من مزايا عمال قطاع المعادن

4 نقابات تتمسك باتفاقيات التفاوض مع الشركات

رفضت نقابات قطاع المعادن في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ما تقوم به بعض شركات هذا القطاع من الانتقاص من المكاسب العمالية والامتيازات الممنوحة للعاملين وإن التجاوزات التي ذكرها ديوان الرقابة المالية 2018-2019 يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن سلب الحقوق العمالية وأن لا يكون العامل هو ضحية تلك التجاوزات .

كما أدانت النقابات المذكورة المضايقات التي يتعرض لها النقابيون في هذه الشركات و سعي الشركات لتقويض العمل النقابي في المملكة من خلال حرمان النقابي المفرغ للعمل النقابي من حقوقه الأساسية بذريعة التفرغ النقابي و بخلاف القانون.

و قالت نقابات قطاع المعادن في بيانها إن الشركات التي نعمل بها شركات وطنية لها دور في زيادة انتاجية الاقتصاد الوطني وعليها أن تحافظ على العمالة الوطنية و أن تزيد فيها معدلات البحرنة وتحترم الحريات النقابية.

كما انتقدت النقابات في بيانها تخلي الشركات عن اتفاقيات التفاوض الجماعي و وقف اقتطاع الاشتراكات وهو ما يهدد بنيان العضوية والقدرة المالية للنقابات.

وقعّ على البيان كل من: النقابة العمالية لشركة ألبا و نقابة مجموعة فولاذ و نقابة شركة البحرين لرذاذ المعادن ونقابة عمال جارمكو.

"البلاد" – ١ ديسمبر ٢٠١٩

نقابة عمال اسري:

استجابة لمطالبات نقابة عمال أسري تحسين التأمين الطبي

على اثر مطالبات نقابة عمال أسري بتحسين التأمين الصحي وإزالة بعض المعوقات وإضافة إمتيازات جديدة، فقد تم توزيع بطاقات التأمين الصحي الخاصة بعمال الشركة والتي تبدأ بتاريخ 2019/12/10 ولمدة عام.

وقد احتوى التأمين على بعض التعديلات كتقليل النسبة المشترط دفعها من 25٪ إلى 20٪ ، وكذلك إزالة الشرط القاضي بالرجوع إلى مركز أسري الصحي قبل الذهاب للمستشفى الخاص، كما تم زيادة عدد المستشفيات التي يمكن الرجوع إليها عبر بطاقة التأمين كمستشفى ابن النفيس ورويال البحرين.

وقد تقدّم رئيس نقابة عمال أسري السيد يوسف المقهوي بالشكر لإدارة الشركة والجهة المختصة بتفعيل التأمين على تعاونهم متمنيا أن يحقق التعاون المشترك بين نقابة عمال أسري وإدارة الشركة المزيد من التقدم والنماء للشركة وعمالها الاعزاء.

المادح: لا يوجد توظيف حقيقي لذوي الإعاقة

نقل الموطن صالح المادح 37 عامًا، الذي يعاني من إعاقة حركية، معاناة ذوي الهمم في الحصول على وظائف تؤمن لهم أبسط احتياجاتهم المعيشية، مؤكدًا أن مبلغ الدعم الذي يحصلون عليه لا يفي الاحتياجات اليومية.

وقال المادح لـ "الأيام" إن هناك العديد من الملاحظات بشأن مركز خدمات المعاقين التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، واصفًا آلية توظيف ذوي الهمم بـ«المماطلة»، والاقتصار على الدورات التدريبية دون أن يكون هناك توظيف حقيقي.

وأضاف: «في حال توافر الوظائف، فإن أغلبها لا تتناسب مع طبيعة الإعاقة وخاصة الجسدية، إذ إن العديد منها تتطلب جهدًا بدنيًا، وهذا ما حصل معي شخصيًا حين تم ترشيحي لوظيفة تحتاج لمجهود بدني، مما اضطرني لترك العمل رغم حاجتي له».

وتابع: «بالرغم من التوجيهات المستمرة بشأن الاهتمام بشريحة ذوي الهمم وتوفير فرص عمل لائقة لهم، إلا أن العديد من الجهات لا زالت تهمشنا، ولا تقدم أبسط الاحتياجات والمتطلبات لنا، وهو ما دفعني لأن ابدأ عملي الخاص المتمثل بافتراش الطريق وبيع (الحب الشمسي) والمكسرات تحت مسمى (بسطة الهمم) آملا في انتشال نفسي من براثن الحاجة، إلا أني لازلت أواجه صعوبة في التنقل والحصول على المواصلات»

«الأيام»– ٣ ديسمبر ٢٠١٩

رغم الحاجة لتوظيف أخصائي لكل ٢٥٠ طالبًا

خرّيجو علم الاجتماع «عاطلون»

ناشد المئات من خريجي علم الاجتماع الجهات المسؤولة إعطاءهم الفرص الحقيقة لخدمة هذا البلد الغالي، بتعيينهم أخصائيين اجتماعيين في المؤسسات التعليمية، مؤكدين أن جميعهم من الخريجين المؤهلين المستعدين لخدمة البلد، إلا أنهم في الواقع بلا عمل. وفي المقابل، فإن مسلسل التنمّر المدرسي والمشاكل السلوكية في ازدياد.

ولفت خريجو علم الاجتماعي إلى أنه سبق للحكومة أن رفعت خطابًا إلى مجلس النواب السابق بشأن أوضاعهم، أوضحت فيه أنه تمت مناقشة الرغبة بشأن وضع خطة وطنية لتوظيف خريجي الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وقد تمت الموافقة على ما جاء في الرغبة.

وذكر الخطاب المرفوع آنذاك أن الحكومة شرعت في اتخاذ وتبنّي عدة إجراءات من أجل توفير المزيد من الوظائف المناسبة للخريجين عامة وخريجي الخدمة الاجتماعية خاصة، وتحقيقًا لهذا الغرض، تم تعديل معيار توظيف اختصاصيي الإرشاد الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم؛ لاستقطاب المزيد من العاطلين من هذه الفئة، لافتين إلى أن شيئًا لم يتغيّر على أرض الواقع بالرغم من التوجيهات الرسمية.

"الأيام" – ١ ديسمبر ٢٠١٩

كاريكاتير
خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

بنسبة ٦٠ ٪ للمحلات التجارية و٣٠ ٪ للمكاتب

«الكهرباء» و«الفيزا المرنة» يتصدران أسباب ركود الإيجارات

كتبت زينب العكري:

أكدّ خبراء عقارات وأصحاب مكاتب عقارية في البحرين أن سوق تأجير المحلات التجارية والمكاتب تشهد ركودًا كبيرًا خلال العام الجاري 2019؛ بسبب ارتفاع تكلفة فاتورة الكهرباء والفيزا المرنة، إذ أثرا على هذه السوق بشكل كبير.

وقال الخبير الاقتصادي ناصر الأهلي إن قلة الطلب على المحلات التجارية بدأت في العام 2018 مع بداية ارتفاع أسعار الكهرباء عموما، والتي لها تأثير كبير على السوق العقارية، وأسباب أخرى مثل رسوم السجل التجاري وأيضا الفيزا المرنة التي تؤثر على التاجر البحريني صاحب المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة في الغالب.

وأوضح أن بعض المحلات في الشوارع التجارية المعروفة في البحرين كانت مطلوبة بكثرة حتى أنها كانت تباع بيع "قفلي" إلا أنها أصبحت معروضة للإيجار ولا يوجد أي مستأجر يرغب فيها بسبب سعر الإيجار وكلفة الكهرباء.

وأشار إلى ضرورة وجود مراجعات من الجهات المعنية، إذ خاطب العقاريون هذه الجهات والنواب ليكون هناك إلغاء رسوم لفئة معينة أو أن يتم تخفيضها لهم، إذ يجب إنقاذ ما تبقى من السوق.

ولفت إلى أن نسبة الركود في المحلات التجارية تصل إلى 60 ٪ بينما تصل بالمكاتب إلى 30 ٪، ومع هذا الركود اضطر أصحاب المحلات في تخفيض سعر الإيجار ولكن تخوف المستأجر من كلفة الكهرباء والفيزا المرنة ظل ملازما للوضع.

من جانبه، قال المدير العام لمجموعة غرناطة العقارية حسن مشيمع، إن سوق تأجير المحلات التجارية والمكاتب في ركود عالمي، ولكن في البحرين هذا يعود لأسباب أخرى وهي الإجراءات الحكومية التي سببت الإرباك في السوق.

وأوضح أن المؤسسات والوزارات الحكومية تعاملت مع التجار والمستثمرين بطريقة غير مسؤولة فهي تعتبر "القشة التي قصمت ظهر البعير"، وأصبحت كلفة الكهرباء لا تطاق إن كان على المستأجر الأجنبي أو المحلي، وأصبحت مشكلة كبيرة من المتوقع أن تكون التكاليف الأعلى بين دول الخليج.

وأضاف أن إحدى الأسباب أيضا هي "الفيزا المرنة" والتي تمّ التصريح عنها أخيراً بوجود أكثر من 30 ألف عامل أجنبي تحت هذه الفئة ما يعني أن هناك 30 ألف عامل يمكنه أن يستمر ويستأجر وينافس البحريني وصاحب المؤسسة التي كان يعمل فيها سابقا، وأثرت هذه الفيزا المرنة على الفقراء وصغار التجار أصحاب المشاريع متناهية الصغر بالأكثر.

ولفت إلى ضرورة تدارك الوضع اعتبارا من الآن قبل أن يتفاقم أكثر فأكثر حتى تصبح المشكلة لا حل لها، حتى لو تم تقليل الرسوم تشجيعًا للمستثمر لن يعود الوضع كما كان في السابق، مشيرًا إلى أن القوانين الجديدة يجب ألا تكون متتالية ومتتابعة ومتسرعة وحتى أنها متهورة بعض الأحيان، وعند بحث بعض القوانين يجب أن يتم أخذ آراء أصحاب الأمر والتشاور معهم كونهم أدرى بالسوق وأحواله.

وبدأت البحرين منذ العام 2016 برفع أسعار الكهرباء على العقارات التجارية والأجانب والمنزل الثاني للمواطنين، بصورة تدريجية من 16 فلسا للوحدة في العام 2016 إلى 29 فلسا للوحدة في العام 2019 (إذ أصبحت الـ5000 وحدة الأولى بـ16 فلسا)، فيما ارتفعت أسعار وحدة استهلاك الماء غير المنزلي من 400 فلس في العام 2016 وارتفعت تدريجيا حتى وصلت إلى 750 فلسا للوحدة.

"البلاد" – ١ ديسمبر ٢٠١٩

في اليوم العالمي لمكافحة الفساد وبمشاركة الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

«التقدمي» يستضيف المهرجان الخطابي: معًا ضد الفساد

بمناسبة التاسع من ديسمبر، اليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي أقرّته الأمم المتحدة أقام المنبر التقدمي بالتعاون مع الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مهرجاناً خطابياً ألقيت فيه كلمات من قادة وممثلي الجمعيات السياسية التالية: التجمع القومي، المنبر الوطني الإسلامي، الوسط العربي الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، التجمع الوحدوي، إضافة إلى المنبر التقدمي، كما شارك في المهرجان كل من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والاتحاد النسائي البحريني، والقى النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالنبي سلمان كلمة كتلة «تقدّم» البرلمانية، فيما تولى الإعلامي الرفيق حسين العريبي تقديم المتحدثين وإدارة فعاليات المهرجان.

التقدمي: دعوة لتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الفساد

أكدّ ىالأمين العام للمنبر التقدمي الرفيق خليل يوسف في كلمته على أن «هذا المهرجان رسالة أخرى دالة على ما نطمح إليه من وطن معافى لا يعبث فيه فساد أو فاسدون، ولا يحال مستقبله إلى ظلام، ولا تحول فيه الأزمات إلى فرص، وطن كل مواطن فيه دور ومسؤولية في مكافحة الفساد، وكل جمعية وكل مؤسسة من مؤسسات مجتمعنا المدني لها دور ومسؤولية، وفى هذا السياق يأتي هذا العمل الوطني المشترك الذى يستهدف خدمة مسيرة هذا الوطن الحبيب الذى يستظل بفيه كل المواطنين بمختلف جذورهم وتكويناتهم وانتماءاتهم، لنؤكد من خلاله على دورنا جميعاً في مناهضة الفساد في جميع مناحي الحياة العامة.

ودعا الأمين العام للتقدمي إلى تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمحاربة الفساد، علماً أن هذه الخطوة أحد مقتضيات الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي انضمت إليها وصادقت عليها مملكة البحرين في عام 2010، كما نشدد على دور المجلس النيابي في التصدي للفساد، وأن يعمل هذا المجلس على استعادة صلاحياته، مشدداً أيضاً على أن النواب اليوم أمام أكثر من امتحان للتصدي لملفات عنوان ومحور كل منها «الفساد» ، ولعل من أهم هذه الملفات، ملف تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، ففيه ما يفرض على نوابنا سرعة تفعيل دورهم في الرقابة والتحقيق والمساءلة، وكلها من صميم دورهم.

وحثّ يوسف السلطة التشريعية على العمل على سن التشريعات، وإيجاد الآليات التي تستهدف محاربة الفساد وتقليص استخدام النفوذ لمصالح شخصية وفئوية وحتى طائفية، وكذلك العمل على إدخال الإصلاح وتعزيز الشفافية وتنمية قيمة مناهضة الفساد ضمن المناهج الدراسية تعزيزاً للإجراءات الوقائية المضادة للفساد.

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين: المجتمع المدني مدعو لتشكيل مرصد للفساد

الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي قال في كلمة الاتحاد: «إننا متهمون بتجربة ديوان الرقابة المالية الذي مضى على أول تقرير له 13 عاما منذ 2006 والذي أصبح يوفر للمجتمع المدني والمراقبين والمهتمين مادة خصبة لرصد الفساد ومكافحته، وفي هذا العام جاء التقرير حافلا بالمخالفات والتجاوزات سوف اقتصر منها على عرض الأمور الأهم على الصعيد العمالي وهي: 81 موظفا أجنبيا بجامعة البحرين.. وخطة الإحلال غير موجودة، وزارات تقترض على المكشوف.. ولا خطة لإحلال البحرينيين محل الأجانب، التعاقد مع أجانب بعقود تتجاوز الـ 30 سنة رغم أن تخصّصاتهم غير نادرة، وزارة التجارة تعطي سجّلات تجارية لموظفين في القطاع الحكومي، مجلس النواب يعيّن موظّفين رغم عدم اجتيازهم للامتحان التحريري، صرف تذاكر «رجال أعمال» لموظفين حكوميين من غير شاغلي الوظائف العليا، وغير ذلك من التجاوزات التي استعرضت بعضها مثالا لا حصرا.

وأضاف الحلواجي: "إننا في الاتحاد العام نعتقد أن الأوان قد آن لأن تنشيء قوى المجتمع المدني على مستواها مرصدا خاصا بها يرصد الفساد وكلفته بالدينار على اقتصادنا الوطني مستفيدين من تقرير الديوان ومعززين ذلك بتقريرنا الخاص، وأيضا يرصد الممارسات الفضلى ويبرزها ويشيد بها

للتأكيد على أن مقاومة الفساد ليست مستحيلة، والفساد ليس قدرا كما يحاول البعض أن يوهمنا، فعلينا أن نعمل معا يداً بيد لمكافحة الفساد فالمعركة معه ليست قضية 9 ديسمبر فقط ولا قضية يوم واحد ولا شهر ولا عام ولا ربيع واحد بل هي قضية كل يوم بل كل لحظة من لحظات حياتنا".

الإتحاد النسائي البحريني:
نسبة النساء تجاوزت ٨٠٪ من العاطلين

الأستاذة بدرية المرزوق رئيسة الاتحاد النسائي البحريني قالت إن الفساد في بلدنا أسهم في تقليص وشح الفرص الوظيفية أمام الشباب والقوة العاملة المؤنثة على وجه خاص، حيث تجاوزت نسبة النساء من البطالة 80٪ ، وهذا الشاهد على تبعات هذه الآفة وتتصدر تخصصات العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس قوائم العاطلات وزاد على هذه الفئات مؤخراً فئة المتعطلات من خريجات القانون.

وأضافت المرزوق: «يصعب أن أتحدث عن الفساد وما يلقيه من تبعات على المرأة العاملة دون التطرق إلى واقع المربيات العاملات في رياض الأطفال اللواتي يعانين الأمرين وسط إهدار لأبسط الحقوق المادية والمهنية في الراتب والتأمين الإجتماعي والإجازة الصيفية واحتساب الأجر الإضافي وساعات الرعاية المدفوعة الأجر وفي الراتب الذي لا يكفي لتلبية الحد الأدنى للمعيشة، وبعد سنوات من الوعود الرسمية والانتظار لبرنامج كثر الحديث عنه وبأنه سيجري تحول في واقع هذه الفئة إلا أن الشكاوي تظهر أن المشروع الموعود ما زال يعاني الكثير من العثرات التي تعوق دون استفادة بعض العاملات في رياض الأطفال».

وقالت المرزوق: «أختم حديثي بالتطرق للمشكلة الرئيسة التي تؤرق شرائح واسعة من الشباب والشابات البحرينيات وهي منافسة العمالة الأجنبية لهم في سوق العمل وفق قواعد غير عادلة وغير إنسانية فلا يتم إعطاء الأولوية للبحريني ولا يوجد هناك إلزام للشركات بأولوية توظيف البحرينية، ويتجلى الفساد في حقيقة أن توظيف الأجنبي فيه إهدار للمال العام لما يكلف الدولة من كلفة مميزات تمنحها للأجنبي لا تمنحها للموظف البحريني.

التجمع القومي: حاجة البحرين إلى منظومة متكاملة لمكافحة الفساد

بدوره أكدّ عبدالصمد النشابة الأمين العام للتجمع القومي على «حاجة البحرين الماسة إلى تطوير منظومة متكاملة لمكافحة الفساد وهدر المال العام مستمدة أركانها من مبادئ الحوكمة الرشيدة أو الحكم الرشيد تقوم على خمس مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى: تضمن وجود ضوابط مؤسسية على السلطة التنفيذية تتمثل في: إرادة ورغبة سياسية لمكافحة الفساد، سلطة قضائية مستقلة وفاعلة، دور برلماني تشريعي ورقابي فاعل، استقلال النيابة العامة، المساواة أمام القانون.

المجموعة الثانية: تضمن ضوابط على القطاع الحكومي تتمثل في: الكفاءة كأساس للتوظيف والترقية والمكافآت، شفافية وحوكمة إدارة الموازنة على مستوى الحكومة والوزارات، نظام فاعل للمساءلة، نظم وأجهزة الرقابة الداخلية، تشريعات قوية ومتكاملة لمكافحة الفساد، تطوير وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية وإخضاعه لتبعية البرلمان، تقارير تقييم الأداء العلنية للجمهور، تشديد العقوبات على كافة أشكال الفساد وهدر المال العام، إصلاح قطاع الخدمات وخاصة الصحة والتعليم والإسكان.

أما المجموعة الثالثة فتضمن المساءلة السياسية، وتتمثل في: وجود أحزاب سياسية فاعلة دون قيود على حرية عملها، حرية العمل السياسية وحرية الرأي والرأي الأخر، قنوات سياسية للتعبير عن المواقف بحرية.

فيما تضمن المجموعة الرابعة والأخيرة دوراً فاعلاً للمجتمع المدني في مكافحة الفساد يتمثل في: وجود قانون لمكافحة الفساد، قانون حق الوصول إلى المعلومة، جلسات علنية لمشاريع القوانين، دور فاعل وحر ونشط للإعلام، دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني الداعمة لمكافحة الفساد، هيئة لمكافحة الفساد يشارك فيها المجتمع المدني.

المنبر الوطني الإسلامي:
الفئات الفقيرة هي الأكثر تضرراً من الفساد

وألقى الأستاذ خالد القطّان القيادي في المنبر الوطني الإسلامي كلمة الجمعية، قائلاً إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مملكة البحرين تقف خلفها العديد من الأسباب لعل من أبرزها الفساد المالي والإداري والسياسيات المالية والاقتصادية التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة الماضية وهو ما أحدث خللاً واضحاً بين الموارد المحدودة وعجز الموازنة وبين متطلبات المواطنين وصولاً إلى برنامج التوازن المالي بعد تزايد الدين العام للدولة بعد سنين من الوفرة في أسعار النفط والتي لم يتم استثمارها بشكل مستدام، كما لم يتم استغلال عائداتها في بناء اقتصاد المعرفة أو في رفد التعليم والبحث العلمي كما نصت على ذلك رؤية البحرين 2030.

وأضاف القطّان: إن الفئات الضعيفة في المجتمع هي الأكثر تضرراً من الفساد، وهي التي تحتاج إلى دعم الدولة لها سواء في المجال الاجتماعي أو المعيشي أو التعليمي أو الصحي، حيث تتأثر هذه الفئات بطريقة مباشرة أخرى عندما تسعى الدولة إلى علاج الوضع الاقتصادي الذي يفاقمه الفساد ويزيد من حدته، حيث تتخذ خطوات تقشفية أو إجراءات ضريبية متنوعة لعلاج العجز المالي.

وأكدّ القطّان على وجوب «العمل على بناء سياسات وتشريعات لمكافحة الفساد المالي والإداري حيث أن غياب الرقابة والمحاسبة يفقد أي نظام قدرته على الحيوية والعطاء ويصبح غير قادر على التحول نحو النضج المؤسسي وغياب الرقابة من أهم الأسباب الرئيسية لانهيار الاقتصاد والخدمات ومنها: منح الجهات الرقابية صلاحية أكثر بحيث تكون قادرة على نشر تقاريرها بشفافية كاملة ولديها صلاحية إحالة المخالفات والتجاوزات إلى القضاء دون إذن من أحد، وأن تكون جميع الجهات والمؤسسات الرقابية تابعة لمجلس النواب،

وكذلك تفعيل دور الرأي العام في عملية الرقابة على المؤسسات ومكافحة الفساد والهدر والتمييز واعتماد مبدأ الكفاءة في تعيينات السلطة التنفيذية، وإنشاء نيابة عامة خاصة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، ومتابعة توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية، وزيادة الشفافية من خلال إقرار وتفعيل حق الاطلاع على المعلومات.

ودعا كذلك إلى سن تشريعات تضمن الحفاظ على الثروة الوطنية وعدم التصرف فيها إلا من خلال القانون وضرورة تفعيل ما تم إقراره من قوانين، وكذلك سن حزمة أخرى من التشريعات المتعلقة بمحاربة الفساد والمخالفات المالية والإدارية التي استشرت في كثير من الوزارات والمؤسسات والذي كشف بعضاً منها تقرير ديوان الرقابة المالية الصادر مؤخراً والعمل على إدراج تدابير مكافحة الفساد وكيفية استرداد الأموال المتعدّي عليها في جميع البرامج الوطنية وذلك تفعيلاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي
نستغرب تفضيل العامل الأجنبي على البحريني

وألقى رياض المبارك القيادي في التجمع الوحدوي كلمة التجمع، وقال فيها إن «الفساد الذي بدأ يستشري في مجتمعنا الصغير مؤثراً بشكل مباشر على أحد أهم المشاكل المؤرقة للمواطن البحريني وهي البطالة»، منوهاً إلى المعلومات الموثقة في التقارير السنوية لديوان الرقابة المالية باتت تؤكد بما لا يجعل مجالاً للشك أن البطالة تساهم في تدني الوضع المعيشي للمواطنين وهي مقرونة بالنسب الغريبة لتوظيف الأجانب.

وأضاف المبارك: «إننا نستغرب أشد الاستغراب من تفضيل العامل الأجنبي على العامل البحريني ولدينا نسبة بطالة عالية باتت ملموسة عبر الأعداد الهائلة للمواطنين المشاركين في معارض التوظيف بينما وبين الفينة والأخرى نتفاجئ بإعلانات شواغر في الخارج لشتى أنواع الوظائف الاحق بها بحريني، فالبطالة (بحسب ما صرحت به وزارة العمل في سنة 2018) بقيت في معدلاتها المقبولة والآمنة عالمياً منذ 2016 حيث لم تتعد نسبتها 4٪.

ووجه المبارك سؤالاً إلى وزارة العمل التي تقوم بتوظيف الباحثين عن عمل، أما عن طريق مراكز التوظيف أو عن طريق معارض التوظيف! ولكن هل تتابع الوزارة ما بعد التوظيف!؟ فالكثير ممن تمّ توظيفهم على أساس أن تدفع جهة العمل نصف الراتب وتدفع الراتب النصف الآخر كانوا يستلمون فقط نصف الراتب الذي تدفعه الوزارة!!؟ والسكوت أنجى لهذا الموظف المسكين فهو يرى بأن الحصول على نصف راتب أفضل ألف مرة من عدم الحصول على شيء !!

وختم المبارك كلمته بالقول: "إننا إذ نحتفل بهذه المناسبة نود الإشارة إلى الصعاب الاقتصادية والتي تعصف بشتى نواحي حياة المواطنين، من تراجع في مستوى العملية التعليمية، وتدني الخدمات الصحية، وازدياد الضرائب وتكاليف فواتير الكهرباء والماء، وارتفاع أسعار الوقود وازدياد ازدحامات الطرقات، وتآكل الطبقة المتوسطة الدخل!

الوسط العربي الإسلامي:
الانتصار والفساد لا يجتمعان

الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي راشد الجودر فاختار لكلمته مدخلاً مختلفاً حين قال: «اسمحوا لي أن أتجاوز عن بقية ما كنت قد كتبته عن الفساد وسبل مواجهته، لأنتقل إلى موضوع آخر قد يبدو للبعض بأن لا علاقة له بموضوع هذا المهرجان الخطابي، وهو ذلك الحدث الكبير والجميل الذي عشناه بالأمس، وهو فوز منتخب البحرين ببطولة كأس الخليج العربي، والذي وجدت فيه علاقة لا يمكن تجاوزها بموضوع الفساد الذي نتحدث عنه اليوم، وهذه العلاقة أوجزها بأنه حينما يحقق الوطن انتصاراً في مجال ما فذلك دليل على أن هناك فساداً قد تم التصدي له والقضاء عليه في ذلك المجال، أو هكذا يفترض أن يكون، فلا يمكن للفساد والانتصار أن يجتمعا في مكان واحد.

إن من يتأمل في ذلك الإنجاز الذي تحقق بالأمس يجد بأنه في جانب منه كان نتيجة لما تحقق من وحدة وطنية في ساحة اللعب حينما تجاوز أبناء الوطن الواحد انتماءاتهم الطائفية واجتمعوا على تحقيق هدف واحد، وهو الانتصار لهذا الوطن. والذي ألقى بظلاله على الشارع البحريني الذي غمرته فرحة واحدة كبيرة لم يشهد الشعب مثيلاً لها منذ سنين طويلة، حينما اجتمع في الشارع كل أبناء البحرين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية وهم يحملون أعلام البحرين، ويهنؤون بعضهم بعضا، بعدما زالت من قلوبهم كل الهواجس والمخاوف والشكوك التي اعتادوا عليها في سنين سابقة. فما أعظم هذا الشعب الذي حقق في سويعات ما كنا نحسبه شبه مستحيل على المدى القريب.

أعلم بأن البعض قد يرى فيما أقوله نوعاً من المثالية، وتعلقاً بأحلام بعيدة، وخروجاً عن الموضوع الذي اجتمعنا لأجله، ولكنني أرى بأننا كجمعيات سياسية تحديداً إن بقينا بمنأى عن المشاعر العفوية للجماهير، ولم نشاركها أفراحها، مثلما نشاركها همومها وأحزانها، فإننا نحكم على أنفسنا بالعزلة داخل أبراج مهترئة.

وها هو الفرح اليوم يجمعنا في ظل وحدة وطنية لطالما تغنينا بها في أزمان سابقة، فطوبى لمن يوحدهم الحزن ويوحدهم الفرح، ولنَدعو الله جميعا أن يغمر قلوبنا بالمحبة والتسامح، وأن يهيئ لهذا الوطن من أبنائه من يحارب الفساد في كافة المجالات، وأن يجعلنا في طليعتهم، فلا سبيل لتحقيق المكاسب والانتصارات، وإعلاء قيم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، وترسيخ الأمن والاستقرار في هذا الوطن إلا بهذه الحرب المقدسة على الفساد.

تجمع الوحدة الوطنية
استمرار التجاوزات ينمّ عن غياب المسؤولية

كلمة تجمع الوحدة الوطنية ألقاها القيادي في التجمع الدكتور محمد الحوسني، حيث قال: «إن تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية تؤكد استمرار التجاوزات وخروقات القوانين والهدر المالي والإداري في عديد من الوزارات والجهات الحكومية بجانب ما تكشف عنه من وجود حالات تضارب مصالح، وإبرام عقود من دون طرحها في مناقصات عامة فضلاً عن عدم عرض الكثير منها على هيئة التشريع والرأي القانوني للمراجعة فضلا عن تقييد عدد من الشركات التجارية في السجل التجاري لشركاء غير بحرينيين بصورة مخالفة للقوانين وإبرام عقود توظيف مخالفة للنظم واللوائح القانونية بجانب العديد من أوجه الضعف الجوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية في الكثير من مؤسسات الدولة. نقف اليوم مجددين المطالبة لمجلس النواب والسلطة التشريعية بتفعيل أدواتها الرقابية وتوجيه الأسئلة للمسؤولين والوزراء بشأن

ما يرد في تقارير ديوان الرقابة المالية من تجاوزات في الوزارات والمؤسسات المختلفة.

وأضاف الحوسني: "إننا في تجمع الوحدة الوطنية ظللنا نقوم بدورنا في التنبيه والنصح وبث الوعي العام من خلال الكثير من الورش والندوات التي يجتمع فيها مختصون وخبراء للحديث والنقاش حول مخاطر استمرار وتنامي ظاهرة الفساد وضعف أداء مجلس النواب في محاصرة هذه الظاهرة ووضع الآليات التي تحقق الردع المطلوب للمخالفين والمتجاوزين.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بتوجيهات سمو ولي العهد بتحويل أكثر من ملف من تقرير الرقابة المالية والإدارية للنيابة العامة نؤكد على أهمية الدفع بآليات تنفيذ هذه التوجيهات السامية.

إن استمرار التجاوزات الإدارية والمالية في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها بلادنا يعكس بصورة واضحة حجم الاستهتار وضعف الاحساس بالمسؤولية لمن هم في قيادة العمل التنفيذي داخل تلك المؤسسات حيث أن هذه التجاوزات بما يترتب عليها من هدر وتبديد لميزانية البلاد ينعكس أثرها بشكل مباشر في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخدمية للمواطنين بالمستوى المطلوب.

كتلة «تقدّم» النيابية: ضرورة التكامل بين البرلمان والمجتمع المدني

المتحدث الأخير كان ممثل كتلة «تقدّم» النيابية النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالنبي سلمان الذي ارتجل كلمة أكدّ فيها على أهمية التقارير الدورية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية، لما تكشف عنه من تجاوزات ومخالفات، الكثير منها ينطوي على أوجه فساد، وضرورة أن يستفيد مجلس النواب من الوقائع التي تقدمها التقارير في مساءلة المسؤولين عنها، باستخدام ما هو متاح من أدوات برلمانية حتى لو كانت غير كافية، كما شدّد على ضرورة التكامل بين عمل البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، فأي جهد نيابي له علاقة بمحاربة الفساد يجب أن يلقى الدعم والمؤازرة من المجتمع المدني والنقابات، المطالبة بأن تضع مجابهة الفساد في مقدمة أولوياتها.

في اليوم الدولي لمكافحة الفساد

الجمعيات السياسية: مكافحة الفساد بحاجة للإصلاح الاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة

يحيي العالم في التاسع من ديسمبر من كل عام اليوم الدولي لمكافحة الفساد. ووفقا للأمم المتحدة، تصل قيمة الرشى كل عام إلى تريليون دولار، فيما تصل قيمة المبالغ المسروقة بطريق الفساد إلى ما يزيد عن تريليوني ونصف التريليون دولار. وهذا المبلغ يساوي خمسة في المائة من الناتج المحلي العالمي. وفي البلدان النامية – بحسب ما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقدر قيمة الفاقد بسبب الفساد بعشرة أضعاف إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية المقدمة.

والفساد جريمة خطيرة يمكن أن تقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع المجتمعات. ولا يوجد بلد أو منطقة أو مجتمع محصن من ذلك. وتركز الحملة الدولية المشتركة على الفساد لهذا العام علي كيفية تأثير الفساد على التعليم والصحة والعدالة والديمقراطية والازدهار والتنمية. لذلك، فإن مكافحة الفساد بكافة أشكاله وفي كافة القطاعات والأجهزة باتت قضية وطنية تحظى بأولوية قصوى، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمطالب الإصلاح الديمقراطي الذي نؤمن به.

وفي البحرين، وقبل أسابيع سلط تقرير ديوان الرقابة المالية مجدداً على قضايا الفساد وهدر المال العام في البحرين، والتي استشرت إلى الكثير من الوزرات والأجهزة الحكومية أحيل بعضها للنيابة العامة.

وتثار كل عام قضايا الفساد في البحرين بالرغم مما يعاني منه اقتصاد البلاد من انكماش وخضوعه لبرنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى ترشيد النفقات ورفع الانتاجية وتنويع مصادر الدخل مما يعرقل تحقيق أهداف هذا البرنامج، وينبأ بتحميل المزيد من الأعباء على المواطنين الذين ثقل كاهلهم بالكثير من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما اضطر المواطنين لإغراق ميزانياتهم بالديون، وأدى إلى الزيادة المضطردة في عدد العوائل التي تعتمد في حياتها على المعونة المالية، لسد حاجاتها اليومية الأساسية، عدا عن تفشي البطالة وتدني مستوى الدخل. فوفقا لأرقام رسمية هناك أكثر من 4 آلاف بحريني يتقاضون رواتب تقل 200 دينار، فضلا عن نحو 22 ألف عائلة تتلقى علاوة الغلاء و15 ألف أسرة تحت مظلة المساعدات الاجتماعية.

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي فتحت السوق أمام منافسة الرأسمال الأجنبي حتى في الأنشطة والحرف البسيطة التي يتملكها المواطنين، وفتحت أسواق العمل أمام تدفق العمالة الأجنبية الرخيصة، إن هذه السياسات باتت تطال بتأثيراتها البالغة الخطورة ليس محدودي الدخل فحسب، بل وحتى شرائح الطبقة الوسطى مما يوسع من شرائح الفئات المهددة بتدني مستويات معيشتها.

مكافحة الفساد في البحرين تقتضي الالتزام بمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها مملكة البحرين في عام 2010 والتقيد بكل الالتزامات المترتبة عليها وفى مقدمتها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد تتبنى وضع استراتيجية وطنية فاعلة للتصدي لكل أشكال التجاوزات والمخالفات والهدر في المال العام، ووضع تشريعات تجرم التلاعب بالمال العام بكافة أشكاله وأنواعه، علاوة على صدور التشريعات الخاصة بقانون الدين العام وحق الوصول للمعلومات وإصدار قانون تعارض المصالح وتفعيل قانون الذمة المالية، بالإضافة إلى تفعيل دور قوى المجتمع المدني والمختصين والصحافة والإعلام في مكافحة الفساد وإذكاء الوعي المجتمعي بثقافة مكافحة الفساد.

كما تدعو الجمعيات السياسية مجلس النواب إلى تحمل مسئولياته للتصدي لكافة أشكال الفساد المالي والإداري وتشكيل لجنة دائمة للنزاهة ومكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية بشأن قضايا الفساد التي يكشف عنها، كما تراقب وتقيس حجم التزام الحكومة بالتشريعات والتعهدات التي قدمتها لمكافحة الفساد.

كما أن قضايا الفساد التي كشفت عنها التقارير دفع بمرتبة البحرين ضمن مؤشر مدركات الفساد للتدهور بصورة خطيرة ولتصل إلى المرتبة 99 عالميا لعام 2018 بعد إن كانت في المرتبة 46 قبل عشر سنوات، الأمر الذي يكشف عن الحاجة الماسة والعاجلة لإصلاح البنية التشريعية والمؤسساتية الموجهة لمكافحة الفساد في البحرين وتوسيع الصلاحيات التشريعية والرقابية للبرلمان المنتخب وخاصة في الرقابة على أداء الحكومة ومسائلتها وربط تبعية ديوان الرقابة المالية والإدارية بالبرلمان علاوة على تعزيز استقلاليته وتوسيع صلاحياته في الرقابة المسبقة على الإنفاق الحكومي وإعداد تقارير وطنية مستقلة عن كافة قضايا الفساد ووضع آليات لمتابعة تنفيذ توصياته والملاحقة القضائية للفاسدين وإحالتهم للقضاء.

الجمعيات السياسية الموقعة:

المنبر التقدمي، المنبر الوطني الإسلامي، التجمع القومي الديمقراطي، التجمع الوطني الدستوري، الوسط العربي الإسلامي، الصف الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي

المنامة في 9 ديسمبر 2019

(قف)

في اليوم العالمي لمكافحته

التصدي للفساد يتطلب تفعيل أدوات المساءلة

إذا ما أردنا مكافحة الفساد والمفسدين علينا أن نترجم التشريعات والقوانين المعنية بالمكافحة إلى واقع دون أن نغمض عيوننا عن التجاوزات. مالية كانت أم إدارية .. علينا أن نبحث عن الأسباب الفعلية وعلينا أيضاً أن نُفعل المساءلة والمحاسبة لأن لا سبيل للقضاء على هذه الآفة دون ذلك، والمحاسبة هنا ينبغي أن تطال الجميع.

فهد المضحكي

في التاسع من ديسمبر احتفلت الأمم المتحدة باليوم العالمي لمكافحة الفساد في ظل جهود كبيرة من أجل مكافحة هذا المرض الخطير الذي لا يمكن القضاء عليه بالمسكنات ولا بالمضادات وإنما بالاستئصال.

فالفساد وفق تعريف الأمم المتحدة هو «ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان، فالفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويسهم في الاضطراب الحكومي، ويضرب الفساد في أسس المؤسسات الديمقراطية بتشويهه العمليات الانتخابية، ما يحرف سيادة القانون عن مقاصدها، ويؤدي إلى ظهور مستنقعات بيروقراطية لا بقاء لها إلا من خلال الرش، كما أن التنمية الاقتصادية تتوقف بسبب تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر. وبسبب الفساد يصبح من المستحيل للشركات الصغيرة داخل البلد التغلب على تكاليف بدء العمل».

وباختصار؛ فإن الفساد في نظر أهل الاختصاص «سوء استعمال السلطة الممنوحة من أجل منافع شخصية» أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة والرسمية بغرض تحقيق مصالح خاصة! وأمام هذه الظاهرة الخطيرة المنتشرة في ظل إخفاقات رسمية ما يجعلها عقبة كبيرة في طريق التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتنمية، فإن الضمانة للقضاء عليها أو على الأقل التقليل من حدوثها لا تكمن فقط في الحلول الجزائية، وإن كانت هذه الوسيلة على درجة كبيرة من الأهمية وانما ايضاً في الأخذ بمبدأ الشفافية الذي يؤكد على أن الحقائق لا بد أن تكون معروفة ومتاحة للجميع، لا حجر عليها بل متداولة للبحث والمساءلة. وتعتبر الشفافية الوسيلة الناجحة للكشف عن الفساد. فالفساد كما يقال «عملية تنمو وتزدهر في الظلام»، ومن هنا فلابد من الشفافية في جعل مكافحة الفساد خطوة فاعلة. وإذا كانت الشفافية تساعدنا في الخروج من مأزق الفساد فإن اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب يسمح لنا اختيار المناسب والأفضل وفقاً لمبدأ النزاهة والكفاءة والقدرات المناسبة، فإن الصالح العام يحتم علينا ومن دون محسوبية وبيروقراطية واستثناءات تتجاوز سيادة القانون أن نتحمل المسؤولية وفق هذا المبدأ.

ومن المستحيل ان نمضي قدماً في مكافحة الفساد من دون تفعيل المساءلة، والمقصود بذلك كما يحددها رحيم حسن العكيلي في بحثه " الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته"، ليست المساءلة الجزائية فقط بل يقصد به كل أنواع المساءلة الأخرى وهي ملاحظة تصلح لأن تشكل الأساس الذي يجب ان تبنى عليه استراتيجيات محاربة الفساد، ومن دون حكومة مسؤولة تصبح الأوجه الأخرى من المساءلة والشفافية والمراقبة عديمة الفعالية إلى حد كبير.

وجوهر هذا الأمر هو حكم القانون وفصل السلطات، ومؤسسات التمثيل الفعلي، وإذا لم يكن هناك دستور متطور قوي وفعّال تحترمه وتحميه محكمة دستورية قوية سيستمر الحاكم في عدّ نفسه فوق القانون، لذا يتعين على البلدان التي يكون فيها حكم القانون وفصل السلطات والمؤسسات التمثيلية ضعيفة، أن تبدأ في استراتيجيات مكافحة الفساد بإجراء إصلاحات في هذه النواحي الأساسية من النظام السياسي للدولة.

ويتضح مما سبق أن المساءلة ركن أساسي في تصحيح المسار الإصلاحي، وفي ضوء ذلك فإذا كنا نجزم بأهمية تجريم الكسب والإثراء غير المشروع ومحاسبته وفق مبدأ "من أين لك هذا"، فإن الحاجة الملحة أن تتفاعل السلطة التشريعية مع مبدأ المحاسبة من خلال الأسئلة والاستجوابات ولجان التحقيق البرلمانية لمراقبة اعمال السلطة التنفيذية.

ولا شك أن من بين أهم المطالب التي يتطلع لها الناخب مكافحة الفساد بأنواعه المختلفة وتجريم الفاسدين من خلال تفعيل التشريعات الخاصة بذلك. وبكلام آخر، فإن البرلمان لن يكون له دور فاعل إلا بالرقابة والمساءلة والمحاسبة، ولا يستطيع مكافحة الفساد من دون هذه الأدوات.

ملاحظات على رد وزارة العمل بخصوص التعاونيات

فلاح هاشم

اولاً: جاء في مقدمة الإجابة حول تاريخ بدء العمل التعاوني في البحرين ما يلي: (انطلق العمل التعاوني بمملكة البحرين في سبعينيات القرن الماضي... الخ)، وبحكم أهمية مضبطة مجلس النواب وما تمثله النقاشات والآراء التي تسجل فيها من الوجهتين القانونية والتاريخية، فإن الجميع هنا يحرص على أن تكون دقيقة في جميع المناقشات والآراء... وبحكم أن رد الوزارة سوف تتضمنه المضبطة، أود أن اصحح بعض ما تضمنه ردّ الوزارة من خطأ تاريخي لم يقتصر على العمل التعاوني، وإنما تعداه إلى دور الرجال الأوائل الذين ارسوا أسس عمل هذا القطاع.

ويحق لنا ان نتسائل: هل هذا يتوافق مع ما يشهد به تاريخ البحرين؟ إذا ماذا عن تاريخ تأسيس صندوق التعويضات التعاوني الذي انشىء في 1954، والذي وُثق في اكثر من موقف، وسأستشهد ببعض الأمثلة من الوثائق الرسمية:

1- رسالة من المغفور له حاكم البحرين الأسبق الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بتاريخ 20 مارس 1958 تفيد باستلامه تقرير المحاسبين القانونيين وميزانية الصندوق لعام 1957 ويخاطبه بجناب الأجل الاكرم رئيس صندوق التعويضات التعاوني المحترم، وفي ختام الرسالة يشكره على مجهوداتهم ويتمنى لهم بالتوفيق.

2- رسلبة أخرى من رئاسة مجلس الدولة بتاريخ 4 ابريل 1970 موجهة إلى السيد عبدالله يوسف قخرو بصفته عضو وفد صندوق التعويضات التعاوني الذين تمّ إختيارهم لمقابلة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للإدلاء برأيهم في مسألة إستقلال البحرين وموقعة من صاحب السمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الدولة آنذاك، وتمثل جزءً مما شهده تاريخ البحرين، يظهر أن لهذه المؤسسة دوراً ليس فقط على مستوى العمل التعاني بل تعداه للدور الوطني.

3- في ورقة قدمتها مديرة إدارة المنظمات الأهلية بوزارة التنمية الاجتماعية في عام 2013 ومنشورة على موقع الوزارة بعنوان «تجربة النهوض بالعمل التعاوني بمملكة البحرين.. السياسات والممارسات والأثر الاقتصادي» نقرأ التالي: «إن العمل التعاوني في المملكة بدأ منذ عام 1954 من خلال صندوق التعويضات التعاونية، ومن خلال بعض الأنشطة المدرسية في مجال العمل التعاوني بهدف توفير احتياجات الطلبة»، وهذا ما يؤكد أن بدء العمل التعاوني في البحرين هو 1954 وليس سبعينيات القرن الماضي

ثانياً: جاء في رد الوزارة أن عدد الجمعيات الحالي 19 جمعية تعاونية، النشط منها 9 وغير النشط 10 ، وفي الجدول نجد من أصل الجمعيات التسع النشطة 7 استهلاكية، وواحدة للتسليف وأخرى زراعية.

على موقع الوزارة هناك معلومة تفيد بأن العدد 21 جمعية، وبالرجوع إلى تصريح الوكيل المساعد لتنمية المجتمع خالد أسحاق، نقرأ: «بلغ عدد الجمعيات التعاونية 22 جمعية تعاونية، 8 منها استهلاكية، و12 جمعية في قطاع التوفير والتسليف، و3 جمعيات في قطاع الأنشطة الأستثمارية وهي جمعية المزارعين وجمعية الدواجن وآخر جمعية سجلت وهي جمعية الصيادين، «. فهل نستنتج أن هناك 3 جمعيات ألغيت؟

فيما يتصل بنشاطات الجمعيات الاستهلاكية، نجد أن هناك جمعيتين فقط من أصل الجمعيات التي وصفها رد الوزارة ب «النشطة» تملكان سوقاً استهلاكية، فيما توجد 6 جمعيات تأجير عقارات، فيما تشترك الجمعيات السبع في نشاط ودائع بنكية وإدارة محطة وقود .

ينص عليه النظام الأساسي لهذه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على أن الغرض من تأسيسها، هو «الإرتقاء بالمستوى الاقتصادي والإجتماعي لأعضائها، وتحقيقاً لهذا الغرض تقوم الجمعية بالأعمال الآتية :

أ. شراء لوازم أعضائها بالجملة أو إستيرادها من الخارج أو تصنيعها وبيعها بالجملة والقطاعي للأعضاء وغيرهم بالسعر السائد والمناسب.

ب. القيام بمختلف المشاريع والخدمات المتعلقة بنشاط الجمعية في منطقة عملها لتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وشئون منطقتها.

ج. دعم ومساندة المشاريع الثقافية والتعليمية والإجتماعية في منطقة عملها وبما يطور مختلف الخدمات.

د. التعاون مع الجمعيات التعاونية الأخرى والمشاركة في أنشطتها المختلفة على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

ه. نشر الوعي التعاوني بين أعضائها وقاطني منطقة عملها من خلال القيام بمختلف الأنشطة الثقافية والإجتماعية».

لكننا نسأل هنا : كم من هذه الأهداف تحققها هذه الانشطة ؟!، نسأل أيضاً: هل الودائع البنكية تعتبر أنشطة نصت عليها أنظمة هذه الجمعيات، وهل تأجير المقرات بعد أن توقف نشاط أسواقها الاستهلاكية يحقق الأهداف التي نصت عليها هذه الأنظمة؟، وأين دور الوزارة في معالجة هذا التراجع؟ ولا أبالغ حين أقول اندثار هذا القطاع بصورة كلية، حيث لا دور يذكر له في النشاط الاقتصادي والمجتمعي عامة ..

في الصفحة الثالثة من اجابة الوزارة ورد أن الوزارة تقدّم عدة أنشطة وبرامج تدعم هذه الجمعيات، لكنها لم تقدم تواريخ تلك الأنشطة، فلماذا؟!. إن ما ذكر تمّ في عامي 2010 و2013، وللعلم فإنه تكرار لما تضمنته إجابة سابقة لمجلس النواب في رسالة مؤرخة بتاريخ 28 يونيو 2016 موقعة من سعادة وزير المجلسين الوزير فضل البوعينين ومنذ ذلك التاريخ لا نشاطات ولاهم يحزنون!

سؤال آخر للوزير: أين توصيات هذه النشاطات والمؤتمرات ومخرجات الاتفاقية مع كلية التعاون البريطانية لتطبيق مشروع وطني لدعم وتطوير التعاونيات في مملكة البحرين، والكلام عن أهمية هذا القطاع والوعود التي قدمت في سبيل تطويره وتقديم الدعم والمساندة كلها تبخرت إلا من كلام انشائي، نتيجته واضحة في الجدول المقدم الذي يحاول كاتبه ان يجمل واقع سيئ يفضح عنه اكثر مما يخفي.

اين دعم الوزارة للتعاونيات لتنمية قدراتها الذاتية وتحسين كفاءة أدائها وتعزيز الثقة وما حجمه؟

لم تجب الوزارة عن ماهية خططها لدعم هذا القطاع وتطويره والعمل على تذليل الصعاب التي تواجهها جمعياته، وما هي المساعدات التي تقدمها له و أين وصل الاتحاد التعاوني الذي أعلن عن قيامه بهدف تنظيم الحركة التعاونية والتنسيق بين نشاطات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والعمل على رفع كفاءة الأداء في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بما يحقق أهداف الحركة التعاونية ويمكنها من تقديم أفضل الخدمات للمستهلكين والمناطق الموجودة فيها.

في دول شقيقة أخرى كالمملكة العربية السعودية مثلاً، هناك خطة أعلن عنها بأن يرتفع عدد الجمعيات في المملكة من 243 جمعية إلى 2000 جمعية في عام 2030 ، وربطها باستراتيجيات وأهداف رؤية المملكة 2030، فهل لدى الوزارة خطة كهذه؟ وهل هناك نية لتضمينها خطة البحرين 2030؟

وكلنا يعرف دور التعاونيات في الشقيقة الكويت والدعم الذي تقدمه الدولة لها من توفير المباني وتسهيل الإجراءات وصولاً إلى الدعم الفني والتقني والتدريب وغيره.

العالم يتحدث عن دور كبير لهذا القطاع في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية ودوره في التصدي الفعال ليس فقط لارتفاع الأسعار ومواجهة الغلاء بل يتعداه لدوره في حماية المستهلك وتوليد فرص العمل، حيث تشير الإحصائيات أن هناك أكثر من 280 مليون شخص يعمل في هذا القطاع حول العالم، هذا عن دورها في مجال تحتاج الوزارة إلى أن تستعين فيه في تشغيل المواطنين، فيما الوزارة لدينا تتحدث عن مراقبة إجتماعات الجمعيات العمومية وتحليل البيانات! وماذا بعد معالجة الحال الذي وصلت له الجمعيات هل هنا يقف دور الوزارة و لا دخل لها بتطوير هذا القطاع؟

أما بخصوص ما ورد في الإجابة عن دور الوزارة في تنسيق العقود بين شركة نفط البحرين والجمعيات لإدارة محطات الوقود؛ نتساءل: هل هذه العقود منصفة للجمعيات؟ فوفق تصريحات القائمين عليها فإن ما تجنيه من هذه الخدمة من أرباح بعد خصم الكلفة التشغيلية هو الفتات، وإن ما يشجع هذه الجمعيات على التمسك بهذه المحطات والاستمرار في إدارتها هو فقط تأمينهم لعمالة بحرينية يضمنون تشغيلها فيها.

المعالجات التربوية البديلة وحقوق الإنسان

بدايةً، أرى من الأهمية بمكان الإشادة بالمبادرة الملكية السامية الأخيرة المتمثلة في صدور المرسوم الملكي رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٩ بالعفو الخاص عما تبقى من مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها في بعض الدعاوى، حيث جاء في المرسوم بأنه يسقط ما تبقى من مدة العقوبات السالبة للحرية وعقوبات الغرامة المحكوم بها على ٦٩ محكومًا في القضايا المبينة قرين كل منهم.
سأتناول في هذا المقال مبادرةً بعنوان "المعالجات التربوية البديلة"، وهي أقرب ما تكون إلى "لائحة الإنضباط الطلابي" لجميع المدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين والصادرة سنة ٢٠١٧.

د.فاضل حبيب

شخصيًا، وبدوافع تربوية صرفة فإنني لا أميل إلى استخدام مصطلح مثل "العقوبات أو الجزاءات"، وأفضّل استخدام "المعالجات التربوية البديلة" لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان في الفضاء المدرسي؛ وتوثيق روابط الصلة القائمة على الاحترام والحقوق والمسؤوليات بين كل من الإدارات المدرسية من جهة، والطلبة وأولياء أمورهم من جهة أخرى، مما يترتب عليه تعزيز التماسك المجتمعي.

تضمن فكرة "المعالجات التربوية البديلة" في الفضاء المدرسي، التوفيق بين نجاح الهدف من المعالجات وبين تعزيز مبادئ حقوق الانسان، حيث الارتكاز لمسطرة الحقوق والقيام بعملية الإصلاح والتأهيل داخل المجتمع المدرسي.

من خلال رصدنا للأدبيات وأفضل الممارسات التربوية ذات العلاقة بالجوانب السلوكية للمتعلمين، تبيّن لنا أن فلسفة التربية والتعليم إنما تقوم على أساس تمكين الطلبة من تنمية شخصياتهم ومعارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وغير ذلك؛ من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي في أي مجتمع حديث يحكمه التاريخ المشترك بين كافة مكوناته وأصوله وأعراقه وانتماءاته كالمجتمع البحريني مثلاً.

ويعدُّ المدخل الحقوقي الحجر الأساس الذي تقوم عليه مبادرة "المعالجات التربوية البديلة"؛ لأن المدخل الحقوقي ـ في تصوّرنا ـ يعزّز مكانة وأهمية "الحق في التعليم" لدى أبنائنا الطلبة وتنظيم سلوكهم في المواظبة والحضور إلى المدارس مبكّرًا وعدم الغياب مما يقوّي حبّهم وارتباطهم وانتماءهم للمجتمع المدرسي، وتشجيع ثقافة الانضباط والإقبال على السلوك المقبول اجتماعيًا.

لمبادرة "المعالجات التربوية البديلة" أهميتها في تنمية الوعي بالسلوكيات الإيجابية التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية، وتبنّي استراتيجيات تربوية فعالة في كيفية التعاطي مع سلوكيات الطلبة وفق مبادئ حقوق الإنسان، واعتماد المفاهيم والممارسات الحقوقية القائمة على الحوار والعيش المشترك والقبول بالآخر ونبذ كافة أشكال العنف المدرسي كأساس في حل المشكلات الطلابية، وتعريف الطلبة وأولياء الأمور بأهمية الأنظمة واللوائح الخاصة بتعلّم حقوق الإنسان وممارستها في الفضاء المدرسي.

بعد الاطلاع على عدد من التجارب الخاصة بمدونة قواعد سلوك الطلبة عمومًا، فإن هناك خمسة مجالات يمكن أن تصلح كمرتكزات أساسية لتنفيذ مبادرة "المعالجات التربوية البديلة"، وهي:

أولاً ـ مجال الالتزام بالتعليمات والأنظمة:

يشمل احترام الأنظمة واللوائح المدرسية، وذلك بالحضور إلى المدرسة في الموعد المحدد، والالتزام بالزي المدرسي الموحد تحقيقًا لمبدأ العدالة وعدم التمييز، وتجنّب الخروج من المدرسة إلا بإذن مسبق من الإدارة، والالتزام بالبقاء في الصفوف الدراسية ومراعاة الهدوء، والمحافظة على نظافة البيئة المدرسية وسلامة المرافق العامة والتجهيزات فيها بعدم الكتابة على الجدران أو المقاعد باعتبارها حقًا للجميع، وتجنّب استخدام الأجهزة الإلكترونية الشخصية كالهاتف النقال والكمبيوتر المحمول في أثناء الحصص أو الاستراحة إلا بإذن المشرف الإداري المختص، وعدم استخدام مقتنيات الطلبة الآخرين بدون علمهم.

ثانيًا ـ مجال السلوك:

ويكون باحترام جميع المعلمين ومراعاة الأدب والأخلاق في الحوار معهم، ومخاطبة جميع المنتسبين للمجتمع المدرسي باحترام والابتعاد عن الجدال العقيم أو الشجار أو استخدام العنف اللفظي أو الجسدي مع الطلبة الزملاء.

ثالثًا ـ مجال العلاقات مع كافة أطراف العملية التربوية:

يكون باختيار الصديق الذي يراعي حقوق الآخرين ولا ينظر إلى أصولهم وأجناسهم ومعتقداتهم وأعراقهم وانتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الطائفية وغير ذلك، وضرورة احترام كافة أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية والتحلّي بروح المسؤولية عند الإساءة إلى الآخرين والاعتذار إليهم بكل أمانة وشجاعة، وبذل المساعي الحميدة في المبادرة إلى الإصلاح ولمِّ الشمل في حال نشوب الخلافات بين الطلبة الزملاء.

رابعًا ـ المجال الأكاديمي:

في قيام الطالب/ة بأداء الواجبات المدرسية المطلوبة وتسليمها في الموعد المقرر، وطلب المساعدة من المعلم/ة في حال وجود العقبات أو المشاكل التي تحول دون التعلّم، واحترام جهود الآخرين بعدم اللجوء إلى الغش في الامتحانات تحقيقًا لحق المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للجميع، والتحضير الجيد للمادة العلمية قبل الحضور إلى المدرسة، والمشاركة في الأنشطة اللاصفية التي تنمّي الحس الاجتماعي والعيش المشترك، وكذا المحافظة على الأدوات والكتب والمقتنيات المدرسية من التلف والضياع؛ لكي يتمكّن الطلبة الآخرون من استخدامها بعد ذلك.

خامسًا ـ المجال الحقوقي:

توظيف مبادئ حقوق الإنسان في البيئة المدرسية وجعلها الأساس في التعامل بين الطلبة وتقييم سلوكياتهم، فكلما التزم الطالب/ ة بحقوق الآخرين في المدرسة من معلمين وطلبة وعاملين وغيرهم، كان أكثر قدرة على التعايش معهم والمشاركة في بناء مجتمع متحضر تسوده ثقافة حقوق الإنسان.

عندما صدر القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، تابعنا باهتمام بالغ كمهتمين في الحقل التربوي والتعليمي إلى هذا القانون العصري وإمكانية الاستفادة من المجالات التي حددها القانون في الفضاء المدرسي ، وأبرزها: العمل في خدمة المجتمع بتكليف المحكوم عليه وبموافقته بالعمل لصالح إحدى الجهات دون مقابل، وحضور برامج التأهيل والتدريب بإلزام المحكوم عليه بالخضوع لواحد أو أكثر من برامج التأهيل والتدريب في المجالات الطبية أو النفسية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الحرفية أو الصناعية لتقويم سلوكه، وإصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة بإلزام المحكوم عليه بردِّ الشيء إلى أصله أو جبْره أو التعويض عنه.

يمكن القول، إن المجالات الثلاثة الآنفة الذكر (العمل في خدمة المجتمع، وحضور برامج التأهيل والتدريب، وإصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة) كلها تصلح لبناء وصياغة مبادرة تربوية عصرية للطلبة تحت مسمى "المعالجات التربوية البديلة».

بصراحة

الفوز الرياضي أظهر وحدة شعبنا وحاجة شبابنا للرعاية والدعم

سوف يسجل الثامن من ديسمبر لعام ٢٠١٩ في تاريخ البحرين كحدث هام وتاريخي لما له من أثر في أفئدة شعبنا، وإن كان حدثاً رياضياً ولكنه أدخل البهجة والسرور والفرح في القلوب المتعطشة لتلك اللحظة الفارقة التي وحدّت وأفرحت شعبنا في آنٍ واحد، بفوز منتخبنا الوطني لكرة القدم بكأس الخليج العربي في الدورة ال ٢٤ التي أقيمت في قطر، بعد أن طال انتظارنا حوالي خمسين عاماً، منذ أول دورة تمّ تنظيمها في البحرين في مارس من عام ١٩٧٠.

ما عجزت عنه السياسة حققته الرياضة، وأقصد هنا ما أظهره البحرينيون من مظاهر الوحدة الوطنية عندما عمّت الأفراح والمسيرات قرى ومدن البحرين جميعها، ليؤكد شعبنا على الدوام بأن الوطن ليس شعاراً يُتغنى به أو قصيدة عابرة تقرأ هنا وهناك، وإنما هو انتماء وولاء لتراب أوال وعشق أبدي لا ينتهي بسبب مفتعل من أصحاب النوازع الطائفية والمذهبية الذين يؤرقهم توّحد شعبنا.

ففي كل الميادين والمحافل يثبت شباب البحرين قدراتهم وإبداعاتهم التي لا تخص المجال الرياضي فقط بل تشمل مجالات عدة متنوعة، بينها التعليم، العمل، الطب، الفن، الثقافة، الكتابة، القطاع المصرفي، الهندسة، العلوم الاجتماعية وغيرها من المجالات والقطاعات والتخصصات التي أبدع فيها الشباب البحريني من الجنسين.

ومسؤولية الحكومة هي توفيرالرعاية والاهتمام بتلك المواهب والعطاءات، والثقة بقدرات الإنسان البحريني والتخلص من عقدة الأجنبي، فشباب البحرين جديرون بأن تُهيء لهم المناخات المناسبة بدءاً بتوفير العمل للخريجين ومن خلاله التدريب والتأهيل لكي يثمر العطاء و الإبداع وبتكاليف مالية أقل بكثير ممّا يصرف على الخبراء والمستشارين وكبار الموظفين الأجانب، في العديد من المؤسسات والوزارات الحكومية، الذين يحصلون على الرواتب والعلاوات والحوافز، حيث يكلفون الحكومة ملايين الدنانير سنوياً، وقد أثبت التجربة وبشكل قاطع بأن الإنجازات والنجاحات لن تتحقق إلا على أيدي شباب البحرين وهذا واضح في المجالات والقطاعات التي تمّ ذكرها سلفاً.

تعتبر وثائق المنظمة الدولية «اليونسكو» الشباب شركاء في المجتمع العالمي لعصرنا. وتشدد أعمال برنامج اليونسكو على أنّ الشباب ليسوا مجرد مستفيدين، بل أنهم أيضاً قادة وشركاء أساسيين في الجهود الرامية للتوصل إلى حلول للقضايا التي تواجه شباب العالم في يومنا هذا.

ويجب إشراكهم إشراكاً كاملاً في التنمية الاجتماعية، وتوفير الدعم اللازم لهم في هذا الخصوص من قبل مجتمعاتهم. ومن هذا المنطلق، فإن برنامج اليونسكو للشباب يسعى، بما يتماشى مع استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب (2014–2021)، إلى توفير بيئة مواتية تتيح تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأصوات الشبابية وتشجيعهم على العمل.

أما أحد برامج الامم المتحدة لعام 2019، المعني بالتنمية المستدامة ، فيؤكد على أنه "مع تزايد مطالبة الشباب بفرص أكثر إنصافًا في مجتمعاتهم، أصبحت مواجهة التحديات المتعددة التي يواجهها الشباب (مثل فرص الحصول على التعليم والصحة والتوظيف والمساواة بين الجنسين) أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. ويمكن للشباب ان يشكلوا قوة إيجابية لدفع عجلة التنمية عند تزويدهم بالمعرفة والفرص التي يحتاجون إليها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكتسب الشباب التعليم والمهارات اللازمة للمساهمة في اقتصاد منتج؛ وهم بحاجة إلى الوصول إلى سوق العمل الذي يمكن أن يستوعب قدراتهم في قوى العمل.

المستغرب منه في بلادنا البحرين تقرأ أو تشاهد في وسائل التواصل الاجتماعي أو القنوات الفضائية مابين الفينة والأخرى عن إنجازات ونجاحات تحققت من قبل الكفاءات البحرينية الشابة في الخارج في مجالات عدة أبدعت فيها، بعد أن حُرمت من العمل في الوطن، وإذا بتلك "الطيور المهاجرة " من الشبان البحرينيين في الخارج يظهرون مهاراتهم وكفاءاتهم في الشأن الذي يعملون أو يدرسون فيه، فلماذا توصد الأبواب في وجوه الكفاءات البحرينية الشابة، وهم حاضر ومستقبل الوطن، هل تتعظ الحكومة من الدروس والعبر في هذا الشأن الوطني .

يردد المسؤولون في الدولة بأن إنسان هذا الوطن هو ثروته، وأن شباب الوطن هم مستقبله، وهي مقولات رائعة ولكن أين هي من تجسيدها على الواقع؟ يجب أن تكون أهدافاً تتحقق في الواقع الملموس، لكي لا تصبح شعارات ترفع في المناسبات وتدغدغ مشاعر شبابنا التوّاقين للعمل والعطاء، فهل يكون هذا العام الجديد 2020 بداية القضاء على البطالة في البحرين وتوفير العمل لشباب البحرين، والثقة في أبناء الوطن؟

فاضل الحليبي

في كل المحافل يثبت شباب البحرين قدراتهم وإبداعاتهم التي لا تخص المجال الرياضي فقط بل تشمل كل المجالات

المرأة في «جريدة البحرين»

أول صحيفـــة بحـــرينيـــة

«جريدة البحرين» هي أول صحيفة صدرت في البحرين على يد صاحبها ومؤسسها ورئيس تحريرها أديب البحرين عبدالله الزائد. رأت الصحيفة النور في سنة ١٩٣٩ وتعدى توزيعها النطاق البحريني إلى دول الخليج العربية والبلدان العربية بل وصلت حتى الهند.
صدرت الصحيفة مع بدء الحرب العالمية الثانية، وربما حصل عبدالله الزائد على تصريح الإصدار من سلطة الحماية البريطانية في البحرين كونها أرادت منبراً إعلامياً مروجاً للحلفاء وضد هتلر ودول المحور، باعتبار بريطانيا كانت إحدى دول الحلفاء والبحرين أعلنت موقفاً مؤيداً للحلفاء.

فوزية مطر

صحيحٌ أن موقف الصحيفة كان في صف الحلفاء واحتوت معظم أعدادها على مواد صحافية عن الحرب وضد دول المحور، وصحيحٌ أنها توقفت عن الصدور مع انتهاء الحرب، لكن الصحيحَ أيضاً أن صاحب الصحيفة ومؤسسها أراد لها فوق ذلك أن تتناول قضايا الشأن الداخلي للبحرين والهموم المجتمعية وأفرد لذلك مساحات كبيرة من صفحات الجريدة، كما ثبَّت تعريفها على صفحتها الأولى كصحيفة سياسية أدبية علمية جامعة.

مؤسس الصحيفة هو عبدالله بن علي بن جبر آل زائد (1894–1945) الأديب والشاعر والسياسي وتاجر اللؤلؤ والصحافي. حفظ القرآن الكريم ثم التحق بدروس في اللغة العربية والفقه الإسلامي. حضر منذ صغره مجلس شيخ الأدباء الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة وتتلمذ على يده، كما نهل المعرفة والثقافة من أهم المطبوعات الوافدة من بلاد المنشأ. حين شبَّ كان كثير الأسفار إلى الهند بحكم عمله حيث تعرَّف على الحضارة الهندية والتقى بالكثير من المثقفين العرب والأجانب وتعلم اللغة الإنجليزية، كما زار عدداً من الدول العربية والأوربية. وقد أحضر للبحرين أول مطبعة آلية سنة 1934 وأخذ يعدُّ العدَّة لإصدار الصحيفة.

قبل صدور «جريدة البحرين» وحتى نهاية الثلاثينيات لم تشهد البحرين صحافة محلية. كان مثقفو البلاد ومفكروها يتابعون ويتداولون ما يصل البحرين من صحف ومجلات تصدر في مراكز الفكر والثقافة بالبلاد العربية والإسلامية. أما في العموم فانتشرت الأمية والجهل في المجتمع. وقد أظهر أول تعداد سكاني أجري في البحرين سنة 1941 أنه من مجموع السكان البالغ 89،970 نسمة هناك 9،500 نسمة متعلمون، أي ما يعادل 10٪ من السكان فقط. وقد هيمنت على المجتمع الثقافة التقليدية التي استقت مفرداتها وسماتها من ثلاثة منابع رئيسة:

1 – الدين: كانت السمة الأساس لثقافة عموم المجتمع البحريني التمسك بالتعاليم الدينية وتمثلها والالتزام بها في جميع مناحي الحياة.

2 – القيم والمعتقدات القبلية: متمثلة في هيمنة شيخ القبيلة/ الجماعة ونفاذ كلمته، خضوع وطاعة الأصغر للأكبر، تغليب مصالح القبيلة/الجماعة على مصالح أفرادها بالإضافة لعادات الأخذ بالثأر والقتل وزواج الأقارب.

3 – قيم مستمدة من بقايا مجتمع الإقطاع: تجلت في حياة القرى الزراعية وتمثلت في ثقافة الامتثال للإجبار وتسخير الذات للعمل دون مقابل والطاعة العمياء لرب الأسرة وخضوع الجميع لأوامره ونواهيه.

انعكست سمات الواقع الثقافي المذكور بشكل أساس على واقع المرأة، فتشكَّل مجتمعٌ ذكوريٌّ قائمٌ على إعلاء مكانة وسطوة الرجل وتهميش وإقصاء المرأة في كل جوانب الحياة. شغلت المرأة المكانة الأدنى علماً ورأياً وموقفاً. وفي حين انتشرت الأمية في عموم المجتمع فقد كانت متفشية في أوساط النساء. كان وعي المرأة محدوداً يتمحور حول مهام العمل المنزلي وتربية الأطفال وطاعة رجل البيت ولا يتخطى التعاليم الدينية السائدة والأخذ بالمعتقدات والموروثات. كما تركت البيئة الجغرافية والمذهبية أثرها في اتساع أو ضيق المجال المعرفي للمرأة. ففي بيئة العرب السنة لم تتجاوز معارف المرأة المحيط العائلي ومجالس الضحى النسائية في بيوت الحي. في بيئة العرب الشيعة لعب المأتم النسائي بالإضافة للمشاركة النسائية في مواكب ومناسبات عزاء عاشوراء دوراً في تعلم بعض النساء القراءة وفي تنمية ثقافة المرأة الشيعية دينياً، تاريخياً واجتماعياً. في البيئة القروية منح لقاء النساء عند ينابيع وعيون الماء فرصاً للمرأة لاكتساب المعارف وتبادل الأخبار والشئون والشجون.

دونية المرأة وأميتها جعلتها الحلقة الأضعف والأكثر خضوعاً وتقبلاً لكل ما هو تقليدي وموروث. هيمن على ثقافة المجتمع النسائي الاعتقاد بما يمكن أن يحققه السحر والشعوذة لحل المشاكل وإزاحة المعاناة. وراجت في الأوساط النسائية سوق الدجالين والمشعوذين الذين أوهموا النساء بقدراتهم على الإتيان بالمعجزات في العلاج والسعادة الزوجية والذرية والمال وغيرها. واعتقد المجتمع النسائي بمفعول النذور عند مقامات أولياء الله الصالحين. واعتقدت المرأة بإمكانيات تحضير الجن/الزار في علاج ما يُعرف بأمراض المَس بالجن أي الأمراض النفسية.

رغم ذلك كانت هناك استثناءات نسائية قليلة تهيأت لها فرص التعلم والاطلاع والتثقف في بيوت قليلة رجالها متفتحون. تعلمت النساء على يد رجال تلك البيوت المتفتحين فك الخط وأولويات القراءة والكتابة في بيوتهن واطلعن على ما يقع تحت أيديهن من كتب ومطبوعات.

اهتمت الصحيفة بالشأن النسائي ومارست دوراً تنويرياً في توعية المرأة والنهوض بها وذلك في إطار لا يتعدى طبيعة الثقافة ومستوى الوعي المجتمعي وحال المرأة في الحقبة المذكورة. كان التوجه العام للصحيفة مناصراً للمرأة مشجعاً لخروجها للحياة وانخراطها في ميادين العلم والعمل، وتجلي ذلك في المجالات التالية:

تعليم البنات:

حين صدرت الصحيفة كان قد مر عقدٌ على تعليم البنات وهي فترة غير كافية ليعم فئات المجتمع الوعي بأهمية وضرورة تعليم البنات. كان عدد مدارس البنات اثنتين فقط، وخلال سنوات صدور الصحيفة أصبح عدد المدارس خمساً. نشطت الصحيفة في التوعية بأهمية تعليم المرأة والترويج له من خلال المجالات التالية:

1– نشرت عن تعليم البنات على صدر صفحاتها الأولى بقدر يفوق بكثير متابعاتها لتعليم البنين، ربما لأن مدارس البنات كانت أنشط، أكثر التزاماً واجتهاداً.

2– أظهرت الصحيفة اهتمام كبار المسئولين بتعليم البنات، فنشرت نصوصَ كلماتهم التي تضمنت أجزاءً حول تعليم البنات في البحرين، كخطاب المعتمد البريطاني سنة 1939 وخطاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين سنة 1940.

3- حرصت الصحيفة على تغطية احتفالات مدارس البنات وفعالياتها، كاحتفال مدرسة المحرق سنة 1939 الذي تضمن عرض مسرحية "الوصي الخائن" من تمثيل الطالبات ومعرض الأشغال اليدوية، وحفل المدرسة نفسها سنة 1940 وتضمن عرضاً مسرحياً بعنوان "دعد أميرة غسان". في العام نفسه 1940 غطت الصحيفة الحفل السنوي لمدرسة المنامة ونشرت كلمة مديرتها وحفل مدرسة البنات بالحد ونشرت كلمة مديرتها.

4- نشرت رسائل قرائها التنويرية حول ضرورة وأهمية تعليم البنات، كمقال بتوقيع (مخلص) نُشر سنة 1941 يدعو فيه لتعميم تعليم البنات، وعلق قارئٌ من قطر مؤيداً (مخلص) بقوله: "الدين الإسلامي يأمركم بتعليم المرأة وتهذيبها".

5 – نشرت الصحيفة إبداعات قرائها التي تدعو لتعليم المرأة كمقطع شعري لعلي محمد لقمان تم نشره سنة 1941 يقول:

لا تحسبن الدنيا مجال البنين
فإن في الدنيا نصيب البنات
كم مرأة رنَّ اسمها في السنين
وأكبرت فيها النبوغَ الحياة
تعلمي فالعلم دنيا ودين
لا تصلح الأيام للجاهلات

6- وفي إطار تشجيعها للتعليم نشرت الصحيفة مقالات لبعض الطالبات ممن التحقن بالتعليم كمقال بعثت به طالبةً رمزت لنفسها بحرف الحاء(ح). جاء فيه: (ما أسعدني وأبهى مستقبلي، أنا أكتب، أنا أقرأ، أنا أرتل القرآن وأنشد الأناشيد، أنا نظيفة، شعري مرتب، وأثوابي منسقة... كم أنا فخورة عندما أعود إلى المنزل لمراجعة دروسي وتماريني الخ....)

7- حرصت الصحيفة على نشر الإعلانات الرسمية لدائرة المعارف حول تعليم البنات كموعد افتتاح مدارس البنات مطلع العام الدراسي مرفقاً بساعات الدوام اليومي صباحاً ومساء وإعلانات للجمهور عن الأنشطة والفعاليات التي تقام في مدارس البنات. نشرت اعلاناً عن معرض الخياطة لمدارس البنات الذي أقيم بقصر الشيخ حمد بالقضيبية سنة 1942 وتغطيات عن المعرض. وفي العام ذاته نشرت إعلاناً عن مسرحية للسيدات بعنوان "الوفاء" قدمتها طالبات مدرسة المحرق.

8- التزمت الصحيفة بالتوجه الرسمي العام حول أهداف تعليم البنات التي كانت مطروحة آنذاك ومؤداها: إعداد الفتاة لتكون زوجة وربة بيت وأم ناجحة، أي العناية بدور المرأة داخل بيتها. نشرت الصحيفة على صدر صفحتها الأولى نبذة عن مدارس البنات ذكرت فيها: (إن مدارس البنات لا تؤهل التلميذة إلا للشهادة الابتدائية ولكنها تزودها بدروس أكثر نفعاً لها من العلوم الثانوية التي تكاد لا تحتاج لها فتاة هذه البلاد، دروس تعدها لتكون ربة منزل تتعلم تربية الطفل وعلم الصحة والتمريض المنزلي والطبخ والخياطة والتفصيل علماً وعملاً، الخ).

9 – استمرت الصحيفة في دعمها لتعليم المرأة حتى عامها الأخير، ففي مايو 1944 نشرت عموداً بعنوان: «لماذا نرزح في مهاوي التأخر». أوضح العمود أن سبب التأخر (هم أرباب العوائل الذين يرون أنهم لن يستفيدوا من تعليم البنت لأنها بعد فترة ستغادرهم إلى بيت زوجها، أما تعليم الولد فسيعود على عائلته بالفائدة.)

عمل المرأة:

وقفت الصحيفة موقفاً إيجابياً من مسألة عمل المرأة في مجالات العمل التي تحوز القبول المجتمعي والتي لا تتطلب الاختلاط بين الجنسين كالتعليم والتمريض. وهو موقف لم يكن لأي جهة أن تتخطاه في مجتمع البحرين نهاية الثلاثينيات المنصرمة. نشطت الصحيفة في التنوير بأهمية وضرورة انخراط البحرينيات في العمل بمجال التمريض. في سنة 1939 نشرت الإعلان التالي (سيُفتح القسم النسوي في مستشفى حكومة البحرين الجديد في بحر شهرين إلى ثلاثة، وستحتاج الحكومة في المستقبل إلى ممرضات لمستشفى حكومة البحرين، وعلمنا أن الحكومة ترغب في إرسال فتيات عربيات(مواطنات) من البحرين للتعلم كممرضات في العراق وغيرها من البلاد العربية. فهل تتحصل الحكومة على فتيات من عائلات محترمة لدراسة هذا الفن وخدمة بلادهن وشعبهن، فعلى كل من تشعر في نفسها بالكفاءة أن تتقدم ذاكرة مؤهلاتها وسنها وعنوانها.)

في العدد التالي أكدت الصحيفة الدعوة في عمود بعنوان: "ممرضات عربيات من البحرين. هل فينا استعداد للاستغناء عن الأجانب". قالت فيه:(فنحث اللائي يرغبن في ذلك أن يكتبن إلى الحكومة أو يرسلن خطاباتهن إلى إدارة هذه الجريدة وهي تتكفل بتوصيلها.) وتفادياً للأقاويل اختتمت العمود بالتالي: (ولن يعرف أحدٌ شيئاً عن اسم الطالبة قبل أن تصل إلى المعهد الذي تتلقى فيه دروسها.)

وجدت دعوة الصحيفة صدى مشجعاً لدى القراء، حيث نشرت رأياً موقعاً باسم (عمّار) يحث على التجاوب مع دعوة الصحيفة قائلاً: (فهيا أيها الآباء والفتيات! ارفعوا شأن وطنكم وبرهنوا على أن فيه رجالاً ونساء يعملون على رقيه والسير به إلى الأمام، إلى متى هذا التقهقر والخور والجمود، إننا نعيش في القرن العشرين أيها الناس! وليس في عصور الجهل).

مجال التوعية الصحية:

ربطت الصحيفة جهود التوعية الصحية بالمرأة ودورها المحوري في حياة الأسرة. في سنة 1939 انتشر في البحرين مرض الملاريا واستمر لسنوات وتوطن. وقد تصدت الصحيفة في أعداد كثيرة لتلك المشكلة الصحية بالتوعية بكيفية مكافحة المرض وتجنب الإصابة به. ودعت إلى توظيف نساء ممن عملن بالمستشفيات في عيادتي النساء الحكوميتين في المحرق والمنامة لتوعية زائرات العيادتين بسبل الوقاية من المرض. كما نشرت مقالات نسائية توعوية كانت تردها حول مكافحة المرض.

التنوير المجتمعي العام بقضايا المرأة:

1- نشطت الصحيفة في التنوير بقضايا تهيمن عليها التقاليد والموروثات كمسائل الزواج والمهور وتربية الأبناء وتعدد الزوجات والطلاق والزنا وغيرها. ومنذ سنة 1942

■ منح ما نشرته الصحيفة حول المرأة والأسرة الجرأة والثقة لبعض الأقلام النسائية الشابة
■ احترمت الصحيفة الكيان الإنساني للمرأة بنشر الأسماء النسائية في مجتمع كان ذكر اسم المرأة فيه أمراً معيباً

نشر عبدالله الزائد سلسلة مقالات بقلمه في عمود: «نسائيات» تهدف لتوعية المرأة والتنوير المجتمعي العام. تطرق الزائد في العمود لموضوعات «الزواج»، «المرأة الجاهلة» و«الدعاية المنزلية» التي قصد بها تأثر الصغار بما يقوله ويفعله الكبار. كما نشرت الصحيفة مقالات توعوية للقراء عن الزواج منها: «كساد الزواج–غلاء المهور» «أزمة الزواج» «عوائق الزواج» ومقال: «لا تزوجوا بناتكم للمال وحده، زوجوهن كفاءة الأزواج ولا تغالوا في المهر».

2- نشرت اعلانات عن العروض المسرحية للنوادي التي تخصص فيها ليال عرض للجمهور النسائي مثل: مسرحية «الفرد الكبير» ومسرحيةً «لولا المحامي».

3- اهتمت الصحيفة بتنظيم المسابقات الثقافية لعموم الجمهور من الجنسين. ففي 1944 نشرت نتائج مسابقة ثقافية نظمتها بالتعاون مع هيئة الإذاعة اللاسلكية في البحرين مرفقة بأسماء المشاركين والمشاركات من معلمات وطالبات.

4- احترمت الصحيفة الكيان الإنساني للمرأة بنشر الأسماء النسائية في مجتمع كان ذكر اسم المرأة فيه أمراً معيباً. نشرت في كثير من أعدادها إعلانات دائرة الطابو(التوثيق العقاري) متضمنة أسماء نسائية، مثلاً:» فلان بوكالته عن فلانة»، وتورد اسم المرأة كاملاً. وفي حملة جمع التبرعات لأيتام فلسطين سنة 1939، نشرت الصحيفة أسماء المتبرعين من الرجال فقط في الأعداد: 16، 17 و 18. ثم ومن العدد 19 فصاعداً أقدمت على نشر أسماء النساء المتبرعات.

5- كانت الصحيفة تعيد نشر موضوعات عن المرأة وحقوقها نقلاً عن مجلات عربية وأحاديث إذاعية. مثلاً مقال (موقف المرأة العربية من المدنية الحديثة) للسيدة عنبرة سلام الخالدي، ومقال (المرأة العربية في جهادها القديم).

6- نشرت الصحيفة مقاطع شعرية تدعو للنهوض بالمرأة وإشراكها في الشأن المجتمعي بمعايير ذلك الزمن، كمقطع للشاعر المصري حافظ إبراهيم بعنوان: ليست النساء حلى، يقول:

ليست نساؤكم حلى وجواهرا
خوفَ الضياع تُصان في الأحقاقِ
ليست نساؤكم أثاثاً يُقتنى
في الدوُر بين مخادعٍ وطباقِ
تتشكلُ الأزمان في أدوارها
دولاً وهُنَّ على الجمود بواقِ
فتوسطوا في الحالتين وأنصفوا
فالشرُ في التقييد والإطلاقِ
ربوا البنات على الفضيلة إنّها
في الموقفين لهن خيرَ وثاقِ
وعليكم أن تستبين بناتُكم
نورَ الهدى وعلى الحياة الباقي

أقلام نسائية:

منح ما نشرته الصحيفة حول المرأة والأسرة الجرأة والثقة لبعض الأقلام النسائية الشابة كي تبعث بما تكتب للنشر فيها. كان أنشطُ وأهمُ قلم نسائي نشر مقالاته في أعداد كثيرة لشابة بحرينية من المنامة رمزت لنفسها بالآنسة ن م. منذ 1939 نشرت ن م مقالات تهدف لتوعية الأمهات بسبل العناية بالطفل وتربيته وتنشئته على أسس سليمة. أول مقالاتها كان بعنوان: (كيف تربي الأم البحرانية أطفالها) دعت فيه الأزواج لنصح وإرشاد زوجاتهم حول الأساليب السليمة في تربية الأطفال. ثم نشرت سلسلة مقالات حملت العنوان: (كيف يجب أن تربي الأم أطفالها) نُشرت تباعاً.

بعد العدد 27 كتبت ن م ما يلي: (لقد مضت عليّ مدة وأنا أكتب في موضوع تربية الطفل. والذي دفعني لكتابة هذه المقدمة هو حرصي على معرفة وقع هذه المقالات من نفوس القراء. إني أنتظر آراءهم وأقوالهم في ذلك). وحيث لم تلمس تجاوباً مع ما تكتب شعرت بالإحباط وتوقفت عن نشر مقالاتها.

بعد فترة نشر أحد القراء رمز لاسمه بحرف(ح) مقالاً بعنوان (إلى الآنسة ن م) طالبها بألا تقنط أو تيأس، وبشرها بقوله: (أزفُ إليك بشرى سيرقص لها فؤادك طرباً، فقد أخذ أحد الوجهاء المحسنين على نفسه جمع كلماتك الخاصة بالتربية بعد انتهائك منها وطبعها في صورة كتيب يوزع على الناس مجاناً لتعم فائدته). استجابت ن م وعادت تنشر من العدد 47، لكنها انقطعت بعد فترة مرة أخرى.

حينذاك تلقت تشجيعاً آخر وصل من خارج البحرين من قارئ عماني اسمه محمد داود مسقطي. امتدح كتابات ن م وأنهى رسالته بالقول: (عودي أيتها الآنسة إلى قلمك وشنفي آذاننا بألحانك المقدسة وعطري بسحر أنغامك أرجاء هذا المحيط الغارق في سباته، فإن الشعب عامة والشباب خاصة بحاجة ماسة إلى فتيات لامعات مثلك وينتظر كلماتك بفارغ الصبر) بعد التشجيع الايجابي عادت ن م للنشر حول القضايا ذاتها بدءاً من ع 63.

من أهم المقالات النسائية التي أقدمت الصحيفة على نشرها فيما يتعلق بشأن المرأة مقالٌ موقعٌ بحرف(ع) نُشر في أغسطس 1939 بعنوان "خطاب مفتوح إلى بنات البحرين من واحدة منهن". تكمن أهمية المقال في المضمون المتقدم للقضايا التي طرحها، فهو أول مقال يكشف الواقع المتخلف الذي كانت تحياه المرأة البحرينية. قالت (ع): (كل شيء في المجتمع يتطور إلا المرأة التي تبقى متأخرة)، وقالت: (للمرأة حقوق وأن عليها أن تقف مع حقوقها وترفع مطالبها). وقالت: (أهم مشاكل المرأة الجهل والحاجة الماسة للتثقيف). وذكرت أن أهم صعوبة تواجه الفتاة البحرينية هي: (صعوبة نيل الأذن للانتظام في التعليم بالمدارس). ثم قدمت مقترحاً متقدماً على زمنه حين طالبت بإلزامية تعليم الفتيات من عمر السابعة حتى الثانية عشرة، أي قبل أن: (تغشى الفتاة موجة الحجاب– بتعبير الكاتبة). وقالت: (الفتيات يعشن كالسجينات في البيوت وهن بحاجة لمزاولة الألعاب الرياضية في ميادين مستورة، فليس كافياً الجلوس في البيت). وأنهت مقالها بالقول: (دعونا نتحجب على الأصول الشرعية ثم نمشي في الهواء الطلق، دعونا نكون متعلمات متمدنات).

كان نشر الصحيفة لمقال يطالب المرأة بالتحرك من أجل حقوقها في مجتمع البحرين أواخر ثلاثينيات القرن المنصرم دليلاً على شجاعة الصحيفة وموقفها المناصر لتقدم المرأة وعلى شجاعة ووعي كاتبته (ع). أثار المقال زوبعة في الأوساط المحافظة وتناقلت الألسن محتواه وأقحمت عليه ما يؤجج الهجوم والمعارضة. تناقل الناس الافتراءات بأن فتيات يكتبن في الجريدة داعيات للسفور كالإفرنج. وقد تصدت الآنسة ن م لزوبعة الهجوم على صاحبة المقال (ع) بإرسال مقال بعنوان (حول خطاب مفتوح لفتيات البحرين) نشرته الصحيفة بصدر صفحتها الأولى في العدد التالي. دافعت ن م عن الكاتبة (ع) مفندة نقاط الهجوم على المقال مبينة: أن (ع) لم تذكر في مقالها كلمة واحدة عن السفور.

لم يطل عمر "جريدة البحرين"، ففي يونيو 1944 صدر عددها الأخير يتصدر صفحته الأولى عنوان: احتجاب جريدة البحرين ويقول: (يؤسفنا مرير الأسف أن نعلن لقرائنا الكرام اضطرارنا إلى توقيف إصدار الجريدة....على أننا نرجو أن لا يطول هذا الاحتجاب أكثر من بضعة أسابيع فنحن في رجاء الحصول على ورق سيكون وصوله قريباً إن شاء الله). لم يُكتب للصحيفة أن ترى النور بعد ذلك العدد مرة أخرى. وهناك من ربط بين انتهاء الحرب وتوقف الصحيفة. كذلك لم يطل العمر بصاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ عبدالله الزائد الذي رحل شاباً في العام التالي 1945 عن عمر 41 عاماً.

حول الدور التنويري الذي لعبته الصحيفة في مجال النهوض بالمرأة يمكن استخلاص ما يلي:

1 مثلما أحدث تعليم البنات ثورة حقيقية نهضت بالمرأة البحرينية، أحدث صدور الصحيفة ثورة إعلامية أسهمت في توعية المرأة والمجتمع وفي اللفت لقيمة دورها في نهضة وتقدم وطنها.

2 لو بقيت الصحيفة زمناً أطول من عمرها القصير(6 سنوات)، لتضاعف تأثيرها الإيجابي في النهوض بالمرأة البحرينية.

3 اهتمام الصحيفة بتوعية المرأة والنهوض بها وافساحها المجال لأقلام نسائية للمشاركة بالكتابة على صفحاتها فرش الأرضية أمام مشاركة نسائية أوسع وأشجع في الصحافة البحرينية خلال الخمسينيات اللاحقة.

استراتيجية عمل مدروسة

قاسم الحلال

تنص الفقرة «ج» من المادة (5) في الباب الثاني من دستور 2002، لمملكة البحرين، على (أن الدولة تكفل حقوق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم او الترمل أو البطالة).

حينما كنا نعمل عند المقاولين الصغار، انتهز هؤلاء المقاولون غياب حماية الحقوق المطلبية والنقابية فعاقبوا كل من يدافع عن حقه، وأكدوا على قطع ثلاثة دنانير من الراتب، بحجة ان هذه الدنانير الثلاثة ستكون لحمايتنا وحماية أولادنا عند الشيخوخة، ولم تكن تلك سوى حيلة، لأن القطع غير قانوني، لكن لم يكن هناك من يحمي العامل من هذا السطو على حقوقه بمعرفة وزارة العمل.

رغم أن غؤلاء المقاولين من أبناء وطننا، والبعض منهم لازالت مؤسساتهم تعمل وبنشاط أكبر، حيث طوروا هذه المؤسسات لتصبح شركات كبيرة تمارس أنشطتها دون رقيب ولا حسيب.

في ظل الوضعية المتردية اليوم، وبحكم وجود طبقة عاملة أجنبية، تسير رهن الإشارة، كبرت الشركات وأصبحت تجلب شركات من الخارج، وتحت حجة إنعاش الاستثمار، أصبحوا لا يفكرون إلا في المال، لا يهمهم وضعية وطنهم وماذا يعاني أبناء هذا الوطن، لا يهمهم وعي الناس ومستوى التعليم عندهم، فيما المستثمرون القادمون من الخارج لا يهمهم سوى جمع السيولة المالية والذهاب بها إلى أوطانهم.

نحن يهمنا الوطن والإنسان الذي يبحث عن كسرة خبز لإطعام أولاده، يهمنا محاربة الفقر الذي ينتشر كالنار في الهشيم، دوماً نلتفت للحفاظ على ما هو في أيدينا من مكتسبات حققناها بجهدنا، وكلما سخنت الساحات وازددنا وجعاً وألماً، نحارب ذلك القانون، ونحارب ما ناله من حقنا، ومن أجل ذلك نعمل بأليات لا تسيء لأحد، متفاءلين تماماً بنجاح خطواتنا، لأنها ضمن برنامج عمل واقعي مدروس.

إذا لم نضع فهماً وقراءة عصرية، لا نستطيع وضع آليات استراتيجية نحو تقنية متطورة تخلق مساراً تقنياً صحيحاً، عصبه الانسان، نعم الإنسان الذي تحقيق سعادته هو غايتنا.

العرب ونظرية المؤامرة

المؤامرة لغةً، هي مكيدة للقيام بعملٍ معادٍ إزاء حكم أو بلد أو شخص، ما يدبّره أشخاص خفيةً ويصمّمون على تنفيذه ضدّ شخصٍ أو مؤسّسة أو أمن دولة. مصطلح المؤامرة حاضر بقوة عند العرب، داخل سلطة الدولة وخارجها. توجد ثلاثة مواقف أساسية من نظرية المؤامرة عند السياسيين والمثقفين وعامة الجماهير العربية وهي، كالتالي:

جلال إبراهيم

- الموقف الأول: نفي نظرية المؤامرة:

يوجد خط واضح عند العرب المعاصرين ينفي بصورة مطلقة نظرية المؤامرة على العديد من الدول العربية، وفي طليعة هذا الخط الليبراليين الجدد(نيو ليبرالية) الذين يعتبرون النموذج الغربي القائم هو الأمثل والأكمل في كافة مجالات الحياة، وعلى الخصوص السياسية والاقتصادية والثقافية. ولذلك يتبعون هذا النموذج بصورة مطلقة وعمياء، لدرجة احتقارهم لهويتهم وحضارتهم العربية الإسلامية. هذا الخط لا يعتبر – مثلاً – دعم الأمريكان للأنظمة العربية المستبدة مؤامرة على الشعوب العربية، ولا يرى ما حدث في ليبيا بعد إسقاط القذافي والسيطرة على حقول النفط مؤامرة. كذلك لا يرى هذا الاتجاه ما قامت وتقوم به أمريكا في العراق مؤامرة، بل أن بعضهم ليس مقتنعاً بأن الدعم التي تتلقاه إسرائيل من الأمريكان والغرب مؤامرة ضد فلسطين والعرب!

ومن الملاحظ أن أصحاب نفي نظرية المؤامرة، هو موقفهم العدمي من التراث العربي الإسلامي. فالكثير من الليبراليين الجدد ينفون وجود فلسفة وحضارة عربية إسلامية، وأن العرب لم يُنتجوا إلا التوحش والاستبداد والتخلف.

- الموقف الثاني: التمحور حول نظرية المؤامرة:

هذا الاتجاه هو الغالب والمسيطر على الحكومات والمجتمعات العربية. كل الأحداث والتطورات السياسية التي تمس سلطة الدولة (الأنظمة الحاكمة) توصف بالمؤامرة. فما أن يتحرك شعب من الشعوب العربية من أجل المطالبة بحقوقه المشروعة في إنهاء الاستبداد وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حتى تتحرك السلطة بالقمع الوحشي لهذا الحراك الشعبي ووصمه بالعمالة للخارج. السلطة الدينية لا تختلف عن سلطة الدولة في ردّ كل ما يُطرح من جديد في الثقافة والفكر وما يخالفها إلى المؤامرة على الإسلام والأمة العربية. توجد مفارقة هنا، وهي تماثل السلطويين والقوميين والإسلاميين في رد أغلب التطورات والأزمات السياسية إلى نظرية المؤامرة.

- الموقف الثالث: الرؤية الموضوعية العلمية:

هذا الخط يتميز بقرائته الموضوعية العلمية البعيدة عن العاطفة والتعصب الإيديولوجي، لذلك يتصف موقفه بالعقلانية في رؤيته وتعامله مع الأحداث السياسية والثقافية. فهو لا يُرجع كل ما تعانيه الأمة العربية من أزمات وصراعات إلى إسرائيل والأمريكان والغرب. ولا يقول بأن أسباب الواقع المتخلف للعرب تتمثل حصراً في تراثهم وإسلامهم كما يدعي الليبراليون الجدد. بل يؤكد هذا الخط على أن المؤامرة موجودة على الأمة العربية، ولكن ليس بالصورة المطلقة التي يصورها أصحاب التمحور حول نظرية المؤامرة. لذلك فإن الكثير من أزماتنا وصراعتنا وتخلفنا تعود إلى عوامل داخلية / ذاتية يجب إيجاد الحلول لها والتغلب عليها، كالطائفية والاستبداد والتخلف في الاقتصاد والعلوم. كذلك لا يتفق هذا الخط مع الذين يتبنون موقف نفي نظرية المؤامرة بالمطلق، وكأن الكثير من الحروب والصراعات والتطورات السياسية في منطقتنا لا علاقة لأمريكا وإسرائيل ودول الغرب الأوروبي بها من قريب ولا من بعيد.

من المحبط أن أصحاب الموقف الثالث (الرؤية الموضوعية العلمية) من واقعنا العربي في الحاضر، ومن تراثنا العربي الإسلامي، يمثلون الأقلية بين السياسيين والمثقفين، وبالتالي عند الجماهير في البلدان العربية. من المهم في راهننا العربي أن يتسع هذا الخط وتزداد شعبيته وحضوره في الأوساط السياسية والثقافية، لأنه ببساطة هو الأكثر عقلانية ومقدرة على تقديم رؤية خلاقة لحاضرنا وماضينا تنتشلنا من هذا الغرق في التخلف والتأخر عن ركب الدول والأمم المتقدمة.

مطالعة في قراءة نادر كاظم لخطبة الشيخ محمد صالح خنجي

من القضايا الإشكالية في تراثنا الفكري المعاصر

على إثر الإنكسار والرّدة الحضارية اللتين يشهدهما عالمنا العربي منذ نحو نصف قرن، وعلى الأخص منذ ثلاثة عقود على نحو متصاعد حثيث، إتجه الكثير من المثقفين العرب على اختلاف تياراتهم الفكرية والثقافية والدينية إلى تناول التراث من زوايا مختلفة فنية وبيئية بما في ذلك الموروث الشعبي من العادات والتقاليد والأمثال وخلافها ، كما هو الحال في بلدنا البحرين، لكن قلما من تناول منهم الجوانب الفكرية والثقافية، ولعلي أحسب الباحث الأكاديمي والسوسيولوجي الدكتور نادر كاظم واحداً من القلة الذين اهتموا بهذا الجانب تحديداً، وآخر مساهمة له في هذا الشأن المحاضرة التي ألقاها في مجلس أمير رجب في أواخر نوفمبر الماضي تحت عنوان «تأصيل التسامح بحرينياً . . إطلالة على تجربة مثقف بحريني أزهري».

رضي السمّاك

ويُحسب لإدارة تحرير «التقدمي» بأنها التقطت أهميتها في سرعة قياسية وأعادت نشر تغطيتها الصحفية المحلية في العدد الماضي وهو ماثل للطبع، وقد سُنحت لي الفرصة شخصياً لحضورها ومتابعتها باهتمام بالغ حتى نهايتها في حين لم أتمكن من متابعة مداخلات وأسئلة الحضور إلا على اليوتيوب لاحقاً، وفي تقديري فإن مادة المحاضرة هي من الموضوعات الإشكالية الشائكة في تراثنا الثقافي البحريني والتي ربما لم يتمكن الباحث من اشباعها تأصيلاً في فرضياته جراء اسلوب المنهج والذي لعله أفضى به إلى استنتاجات وأحكام مبتسرة متسرعة، وقد تحاورت مع الباحث حواراً قصيراً عابراً ممتعاً ووديا حول جوانب من تلك الإشكالية بُعيد انتهاء المحاضرة بأيام قلائل؛ ولاثراء الموضوع حول هذه الإشكالية سنتناول ما نعنيه في السطور القادمة.

ولكن قبل ذلك لعله من الأمانة العلمية التنويه بشخصية الشاب الأربعيني المتألق الباحث الأكاديمي كاظم، فهو من خريجي جامعة البحرين التي يحقّ لها أن تفتخر به، والآن إذ هو استاذ فيها، كان من الطلبة العصاميين الذين بـادروا بكل جدارة ومثابرة في تطوير قدراتهم العلمية ليس للحصول على الدكتوراه فحسب، بل وعدم التوقف عندها واستغلالها لاعتبارات وظيفية ووجاهية، كما هو حال نظرائه الأكثرية ليس في البحرين فقط، بل وفي الخليج وعالمنا العربي.

ففور نيله إياها انكبَّ على تطوير وتعميق معارفه العلمية سواء في مجال تخصصه أو في حقول المعرفة المتعددة ذات الصلة بما فيها التاريخ التراثي، ولهذا استحق بجدارة أيضاً المناصب والمراكز العلمية التي شغلها على الصعيدين العلمي والإعلامي، وتحديداً فيما يتعلق بالمجلات والدوريات العلمية، وهو أيضاً من الباحثين الغزيرين في الانتاج التأليفي، ومن هنا جاء حصوله مرتين على المركز الأول لجائزة الكتاب المتميز على الصعيد الوطني، وبخاصة في مجال النقد والدراسات الانسانية ونال هذا العام جائزة الشيخ راشد للكتاب عن كتابه «لا أحد ينام في المنامة» والمقتبس عنوانه عن عنوان رواية الروائي المصري إبراهيم عبد المجيد «لا أحد ينام في الإسكندرية».

على أن أهم مالفت انتباهي في مزايا شخصيته العلمية الاكاديمية، كمحاضر داخل الجامعة وخارجها، قدرته المدهشة على الإرتجـال في طرح محاضراته بانسيابية سلسلة ومرتبة وكأنه يقرأ في ورقة مادة المحاضرة دون الرجوع إليها إلا ما ندر، وهي ميزة لا يغبط عليها وحده فحسب، بل كل من تتلمذ عليه من طلبته الجامعيين، ناهيك عن بشاشته وتواضعه الجم الإنساني والعلمي في الحوار وقبول الرأي الآخر المخالف بدون تبرم، وهي صفة أحسبها نادرة لدى الأكاديميين والأساتذة الجامعيين العرب وبدون أن يطاوله داء جنون العظمة في مجال تخصصه الذي يُصاب به العديدون من يعتبرون معرفة التاريخ حكراً عليهم .

وبغية إثراء مادة الحوار حول موضوع المحاضرة سنبدي تالياً ملاحظات اجتهادية مطروحة للنقاش أكثر من كونها أحكاماً نهائية أو ملاحظات نقدية ختامية لا تقبل المجادلة، علماً بأن مداخلات بعض الحضور يلامسها بهذا القدر أو ذاك:

أولاً: ينبغي التأكيد أن كل مثقف عربي إسلامي مستنير هو إبن شرعي لبيئته بشروطها وقوانينها الاجتماعية والثقافية والدينية وما راكمه من تجربة بشأنها، وبهذا المعنى يُخال إلينا لا يمكن البتة مقارنة حصاد ما راكمه مشايخ البحرين، ومنهم الشيخ الاستاذ محمد صالح خنجي، في ذلك الوقت المبكر من تاريخ البحرين، سواء أكانوا من خريجي الأزهر الشريف أو النجف الأشرف في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بما راكمه مفكرون إصلاحيون كبار من طراز فرح انطون وشبلي شميل وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا، علماً بأن هذا الأخير ارتدَّ نحو المحافظة عن الكثير من أفكار أستاذه الشيخ محمد عبده؛ بدليل أخذه بمفهوم «طاعة ولي الأمر» الملتبس سياسياً ودينياً في الفكر العربي المعاصر بل والمنافي لفكرة التسامح بالنظر إلى اعتباره عند بعض العرب مرجعية للحكم المطلق والذي أخذ بها بدوره الشيخ خنجي، لا بل أن الأفغاني انشغل بالإصلاح الديني أكثر من انشغاله بمقاومة واحد من أهم كابحيه، ألا هو المستعمِر

الأجنبي (أنظر في هذا الصدد: رفعت السعيد: عمائم ليبرالية في ساحة العقل والحرية).

وهذا هو حال الشيخ خنجي فعلياً ونظرائه الثمانية الآخرين السنة والشيعة في نادي إقبال أوال فقد كانوا إصلاحيين لكنهم بعيدون إلى حد كبير عن فكرة الجهاد ضد المستعمِر البريطاني أو الوعي بمخاطر وجوده على تراب الوطن أو المسّ بسيادته في عرقلة أي إصلاح راديكالي يتناقض مع مصالحه. بل يمكن القول إن البحرين حتى اكتشاف النفط في مطلع الثلاثينيات، أو على الأقل حتى قبل ظهور التعليم النظامي في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، كانت في الغالب الأعم تغط في ظلام دامس من الجهل والتخلف، عدا استثناءات محدودة لا يعوّل عليها ولا تلغي القاعدة.

ثانياً: ودون أن ننفي أو نقلل من شأن خبرة الأستاذ الشيخ وما تتميّز به من استنارة لافتة مقارنة بنظرائه البحرينيين في عصره إلا أنه تكاد تنحصر دلالات الباحث المحاضر الاستشهادية عنها في وثيقة يتيمة واحدة هي الخطبة التي ألقاها في نادي إقبال أوال، ومع أنها بخط يده، إلا أنها في تقديرنا بحاجة إلى تمحيص وتدقيق بوضعها على مشرحة التحليل العلمي لمعرفة ما إذا جاءت تلك الفقرات المستشهد بها في سياق اقتباسات موسعة حرفية، حتى لو كانت تعبّر وتتقاطع مع لبنات أفكاره، أم من لبنات أفكاره وقلمه في آن واحد، حيث أن المنهج البحثي العلمي الحديث في الاقتباسات والعزو غير متبع آنذاك غالباً لدى كتابات المشايخ، بل والعديد من المثقفين الآخرين غير المشايخ، وهذا ما بيّنته في حواري القصير مع الدكتور كاظم. في حين كان من استشهد بهم كاظم من روّاد عصر النهضة العربية معروفين بتعدد الوثائق والكتابات والمؤلفات التي تزخر بها أراؤهم.

ثالثاً: ومن المفارقات الساخرة أن المصلح الإجتماعي والديني رشيد رضا الذي استشهد به الباحث كاظم كواحد من الذين تأثر بهم الشيخ خنجي هو نفسه سخر من التسعة المبشرين بالإصلاح واتهمهم بتأثرهم بالفكر المسيحي التبشيري ردا على أسئلتهم الجريئة إليه حول بعض القضايا الدينية. (أنظر خالد البسام، تلك الأيام).

رابعاً: وترتيباً على ما تقدم يمكن القول: لم يكن الشيخ خنجي وأترابه في نادي إقبال أوال يملكون مشروعاً إصلاحياً متكاملاً يزاوج بين المتطلبات الدينية والمتطلبات السياسية للمشروع، وإذا كانوا حملة مشاعل التنوير والإصـلاح على الـورق في اطـار مجموعتهم النخبوية فإن الكاتب لا يوضح لنا عما إذا اقترن ذلك بدور لخنجي وجماعته كحملة مشاعل التنوير والإصلاح على أرض الواقع أو على الساحة الإجتماعية من خلال الاحتكاك بالناس من مختلف فئاتهم واستقطابهم، أو كما عبّر جرامشي، في حدود ما، لم يكونوا مثقفين عضويين حتى بشروط خاصية عصرهم.

وإذ نعيد ونكرر بأن هذه الملاحظات لا تنال من جرأة الشيخ خنجي في اقتحام مناطق غير معهودة ومخطورة، ولا من الجهد الذي بذله الباحث في تسليط الاضواء عليه، لكن تبقى تلك أفكاره مجرد إرهاصات أولية جنينية لم تتبلور ولا ترقى إلى مضاهاة أولئك المفكرين الكبار الأوائل في عصر النهضة العربية الذين قارنه بهم وبما تميّزوا به في تجاوز عصرهم في أسبقية الطرح.

البيان الشيوعي، بعد مرور ١٧٠ عاماً (٢ – ٢)

بقلم: سمير أمين

4

ولهذا، لا شك أن الانتصارات الثورية على الطريق الطويل للتحوّل الاشتراكي أو الشيوعي ستنشأ حصرياً في مجتمعات دول الأطراف في النظام العالمي، وتحديداً في الدول التي بها ستفهم الطليعة بأنهُ ليس من المُمكن "اللحاق بالركب» عن طريق الإندماج في العولمة الرأسمالية، ولهذا السبب يجب عمل شيء آخر، أي، المُضي قُدُماً في عملية تحوّل ذات طبيعة اشتراكية. لقد عبر لينين Lenin و ماو Mao عن هذا الاقتناع، مُعلنين أن عصرنا لم يعُد عصر الثورات البرجوازية، بل عصرُ الثورات الإشتراكية مُنذُ ذلك الحين فصاعداً.

وهذا الاستنتاج يستدعي استنتاج آخر: إن التحولات الإشتراكية سوف تحدث بالضرورة في بلد واحد، والتي ستظل معزولة بشكل قاتل من خلال الهجوم المُضاد للإمبريالية العالمية. لا يوجد بديل؛ لن تكون هناك ثورة عالمية مُتزامنة. ولهذا، ستواجه الأمم والدول المُنخرطة في هذا الطريق تحدي مُزدوج: (1) مُقاومة الحرب الدائمة (الساخنة أو الباردة) التي تقوم بها القوى الإمبريالية؛ و (2) الارتباط بنجاح مع غالبية الفلاحين في التقدم على الطريق الجديد للإشتراكية. لم يكُن البيان الشيوعي، ولا ماركس وأنجلز فيما بعد، في وضع يُتيح لهم قول شيء حول هذه المسائل؛ بل إنها مسؤولية الماركسية المُعاصِرة أن تفعل ذلك.

تقودني هذه الأفكار إلى تقديم الآراء التي وضعها ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي فيما يتعلق بالفلاحين. يضع ماركس نفسه خلال زمانه، الذي كان لا يزال زمن الثورات البرجوازية التي لم تنتهي في أوروبا نفسها. وفي هذا السياق يذكر البيان الشيوعي: "لهذا، في هذه المرحلة، البروليتاريا لا تُقاتل أعدائها، إنما تُقاتل أعداء أعداؤها، وهي فلول المَلَكيّة المُطلْقة، مُلاك الأراضي ... كل انتصار يتم تحقيقه بهذه الطريقة هو انتصار للبرجوازية." ولكن الثورة البرجوازية أعطت الأرض للفلاحين، كما يظهر بشكل خاص في مِثال الحالة الفرنسية. ولذلك، يُصبح قطاع الفلاحين في غالبيته العظمى حليفاً للبُرجوازية ضمن مُعسكر المُدافعين عن الكيان المُقدس للمُلكية الخاصة ويُصبح خصم البروُليتاريا.

إلا أن، انتقال مركز ثقل التحول الاشتراكي في العالم، المُهاجر من المراكز الإمبريالية المُهيمنة إلى الأطراف التي تُسيطرُ عليها، يُعدل بشكل جذري مسألة الفلاحين. ولن تكون الانتصارات الثورية أمرٌ مُمكن في ظروف المجتمعات التي لا تزال في معظمها مجتمعات فلاحية، إلا إذا استطاعت الطلائع الإشتراكية تنفيذ استراتيجيات تدمج غالبية قطاع الفلاحين مع الكتلة المُناضِلة ضد الإمبريالية الرأسمالية.

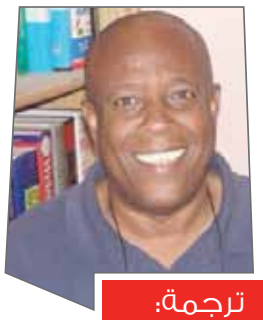

ترجمة:
غريب عوض

5

لم يعتقد ماركس وأنجلز قط، ليس أثناء كتابة البيان الشيوعي ولا بعدها، بالإمكانية الثورية التلقائية للطبقات العامِلة، نظراً لأن "الأفكار السائدة في كل عصر لم تكن أبداً أفكارَ الطبقة الحاكِمة." ونتيجة لهذه الحقيقة، فإن العُمال مثل غيرهم يشتركون في هذه أيديولوجيا المُنافسة، وهي حجر الزاوية في عمل المجتمع الرأسمالي، وبالتالي فإن "تنظيم البروليتاريين في طبقة، ومن ثم في حزب سياسي، ينزعجون مرة أخرى من المُنافسة بين العُمال بعضهم بعض.» ولهذا، يتطلب تحوّل البروليتاريا من طبقة بحد ذاتها إلى طبقة لذاتها التدخُل النشط للطليعة الشيوعية: "فالشيوعيون من ناحية هم عملياً القسم الأكثر تقدُماً وحزماً في أحزاب الطبقة العامِلة في كل بلد، ذلك القسم الذي يدفع إلى الأمام بالجميع؛ ومن ناحية أُخرى، هم نظرياً لديهم على الكتلة العُظمى من البروليتاريا ميزة لفهم واضح لخط المسيرة، والظروف، والنتائج العامة النهائية لحركة البروليتاريا."

إن تأكيد الدور الحتمي للطليعة ليس معناه بالنسبة لماركس دعوة لتفضيل الحزب الواحد. وكما يذكر في البيان الشيوعي، "إن الشيوعيين لا يشكلون حزباً مُنفصلاً مُعارض لأحزاب الطبقة العامِلة الأُخرى... فهم لم يضعوا أي مبادئ طائفية تخصهُم، يُشكلون ويصِغون من خلالها الحركة البروليتارية."

ولاحقاً، في تصوّره لما ينبغي أن تكون بروليتاريا عالمية، اعتبر ماركس أنهُ من الضروري دمج جميع الأطراف والتيارات الفكرية والعمل فيها التي تستفيد من جماهير شعبية وعُمالية حقيقية. ضمت الأُممية الأولي في عضويتها البلانكيين.الفرنسيين (نسبة إلى الناشط السياسي الإشتراكي الفرنسي Louis Auguste Blanqui)، و.اللازاليين.الألمان (نسبة الفيلسوف الاشتراكي البروسي الألماني (Ferdinand Lassalle، والاتحـادات النقابية الإنجليزية، والـبرودون (نسبة إلى مؤسس الفلسفة التشاركية الفرنسي –Pierre Joseph Proudhon)، والفوضويين، والباكونيين (نسبة إلى الثوري الفوضوي الروسي Mikhail Bakunin). ومن المؤكد أن ماركس لم يدخر انتقاداته للكثير من شُركائه، التي كانت غالباً قاسية. وقد يقول المرء أنهُ من المُحتمل أن يكون عُنف هذه المُناقشات الخلافية مُتأصل في الحياة القصيرة لهذه الأُممية. فليكُن ما يُمكن. ومع ذلك، كانت هذه المُنظمة أول مدرسة لتعليم كوادر المستقبل المُنخرِطة في الحرب ضد الرأسمالية.

مُلاحظتين تؤديان إلى مسألة دور الحزب والشيوعيين. الأولى تخُصُ العلاقة بين الحركة الشيوعية والدولة. وكما بإمكاننا أن نقرأ في البيان الشيوعي: "الناس العاملون ليس لهم وطن. لا نستطيع أن نأخذ منهم ما لا يملكون. وبما أنهُ ينبغي على البروليتارية أولاً وقبل كل شيء أن تكتسب التفوق السياسي، وينبغي أن تكون الطبقة العُلياء في الأُمة، وينبغي أن تشكل نفسها الأُمة، فهي حتى الآن نفسها القومية، ولكن ليس بالمعنى البرجوازي للكلمة". وإن لم يكُن في الجوهر، ولكن في الشكل، فإن صِراع البروليتاريا مع البرجوازية هو أساساً صراع وطني.

في العالم الرأسمالي لا تتقاسم البروليتاريا وطنية بلادها؛ إنها لا تنتمي إلى تلك الأُمـة. والسبب هو أنهُ في عالم البرجوازية الوظيفة الوحيدة للوطنية هي أن تعطي الشرعية، من ناحية، لاستغلال العُمال في بلد مُعيّن، ولصراع البرجوازية ضد المُنافسين الأجانب وتحقيق طموحاتها الإمبريالية من ناحية أُخرى. ومع ذلك، بانتصار الثورة الاشتراكية في نهاية المطاف، فإن كل شيء سيتغيّر.

ما تقدم يتعلق بالمراحل الطويلة الأولى من التحوّل الاشتراكي في مجتمعات دول الأطراف. كما أنهُ يُعرب أيضاً عن احترامه للتنوع الضروري في الطُرُق المُتَخَذَة. بالإضافة إلى أن مفهوم الهدف النهائي للشيوعية يُعززُ أهمية هذا التنوع القومي لدول البروليتاريا. وقد صاغ البيان الشيوعي بالفعل الفكرة بأن الشيوعية تتأسس على تنوع الأفراد، والتعاونيات، والأُمم. التضامن لا يستبعد بل ينطوي على تطوّر حُر للجميع. الشيوعية هي نقيض الرأسمالية، التي، على الرغم من امتداحها لـ «الفردية»، التي أنتجتها في الواقع، من خلال المُنافسة، استنساخ نسقتهُ هيمنة رأس المال. أقتبس في هذا الصدد ما كتبتهُ مؤخراً حول ثورة أكتوبر 1917:

يؤدي تأييد أو رفض السيادة الوطنية إلى سؤ فهم حاد طالما لم يتم تحديد المُحتوى الطبقي للإستراتيجية التي تعمل في إطارها. دائماً ما تتصور الكتلة الإجتماعية المُهيمنة في المجتمعات الرأسمالية السيادة الوطنية كأداة لتعزيز مصالحها الطبقية، أي الإستغلال الرأسمالي للعمالة المحلية وفي نفس الوقت توطيد موقعها في النظام العالمي. اليوم، في سياق النظام الليبرالي المُعولم الذي تُهيمنُ عليه

الأحتكارات المالية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبـا، واليابان)، تُعتبر السيادة الوطنية الأداة التي تسمح للطبقات الحاكمة بالحفاظ على مواقعها التنافُسية داخل النظام. وتُقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أوضح مِثال لتلك المُمارسة الدائمة: وتُصوّر السيادة على أنها الحِفاظ الحصري على رأس المال الاحتكاري الأمريكي، ولهذا السبب يُعطى القانون الوطني الأمريكي الأولوية فوق القانون الدولي. كانت هذه أيضاً مُمارسة القوى الإمبريالية الأوروبية في الماضي ولا تزال مُمارسة الدول الأوروبية الكبرى داخل الإتحاد الأوروبي.

مع وضع ذلك في الاعتبار، يفهم المرء لماذا كان الخطاب الوطني في مدحه لمحاسن السيادة، يخفي المصالح الطبقية في الخدمة التي يعمل بها، دائماً غير مقبول عند جميع أُولئك الذين يُدافعون عن الطبقات العُمالية.

ومع ذلك يجب أن لا نقصر الدفاع عن السيادة في نموذج الوطنية البرجوازية هذه. إن الدفاع عن السيادة لا يقل أهمية عن حماية البديل الشعبي على طريق الاشتراكية الطويل. حتى أنهُ يُشكل شرطاً لا مفر منه للتقدم في ذلك الاتجاه. والسبب هو أن النظام العالمي (وكذلك نظامه الأوروبـي العالمي الفرعي) لن يتم تحويله أبداً من الأعلى من خلال القرارات الجماعية للطبقات الحاكمة. إن التقدم بذلك الصدد هو دائماً نتيجة التقدم غير المُتكافئ للنضال من بلد إلى آخر. إن التحول في النظام العالمي (أو النظام الفرعي للإتحاد الأوروبي) هو نتاج لتلك التغيُرات التي تعمل ضمن إطار الدول المُتعددة، والتي هي بدورها، تُعدل التوازن الدولي للقوى بينها. وتبقى الدولة الوطنية الإطار الوحيد لنشر النضالات الحاسمة التي ستحوّل العالم في نهاية المطاف.

إن شعوب دول أطـراف النظام، التي هي مُستقطبة بطبيعتها، تملك تجربة طويلة للقومية التقدمية الإيجابية، والمُناهضة للإمبريالية، وترفض النظام العالمي المفروض من قِبل المراكز، ولهذا فهي على الأرجح مُناهضة للرأسمالية. أقول على الأرجـح فقط لأن هذه الوطنية قد تُلهم أيضاً الوهم المُحتمل لبناء نظام رأسمالي وطني قادرٌ على اللحاق بالرأسماليات الوطنية التي تحكم في دول المراكز. وبتعبير آخر، لا تكون الوطنية تقدمية في دول الأطراف إلا بشرط أن تظل مُناهضة للإمبريالية، وفي صِراع مع النظام الليبرالي العالمي. وأية وطنية أخرى (والتي هي في هذه الحالة مُجرد واجهة) تقبل بالنظام الليبرالي العالمي هي أداة في يد الطبقات الحاكمة المحلية تهدف إلى المُشاركة في استغلال شعوبها وفي النهاية استغلال شُركاؤها الآخرين الأضعف، ولهذا تعمل كقوى إمبريالية فرعية.

إن الخلط بين هذين المفهومين غير المقبولين للسيادة الوطنية، وبالتالي رفض أية قومية، يقضي على إمكانية الخروج من النظام الليبرالي العالمي. ولسوء الحظ، يقع اليسار في أوروبا وفي أماكن أُخرى غالباً فريسة لمثل هذا الألتباس.

والقضية الأُخـرى تتعلق بتقسيم الطبقات العاملة، فبالرغم من بساطة المجتمع المرتبط بتقدم الرأسمالية، الذي أُثير في البيان الشيوعي: "عصرنا، هو عصر البرجوازية، يمتلك، مع ذلك، هذا الطابع المُميّز؛ لقد قام بتبسيط الخصومات الطبقية. ينقسم المجتمع ككُل أكثر فأكثر إلى مُعسكرين كبيرين مُتخاصمين، إلى طبقتين كبيرتين تواجهان بعضهما البعض مُباشرةً: البرجوازية والبروليتاريا."

وهذه الحركة المُزدوجة – لعمومية موقع البروليتاريا وفي نفس الوقت تقسيم عُمال العالَم – هي اليوم ظاهرة جلية أكثر منها عما كانت عليه في عام 1848، عندما كانت بالكاد تظهر.

لقد شَهدنا خلال القرن العشرين الطويل، حتى أيامنا هذه، تعميماً لم يسبق لهُ مثيل للحالة البروليتارية. واليوم، في المراكز الرأسمالية، يتم تقليص مُجمل السُكان تقريباً إلى حالة الموظفين الذين يبيعون قوة عملهم. وفي دول الأطراف، يتم دمج الفلاحين أكثر من أي وقت مضى في شبكات تجارية قضت على وضعهم كمُنتجين مُستقلين، مما جعلهم مُسيطرٌ عليهم كمقاولين من الباطن، وتم تقليصهم في الواقع إلى حالة بائعين لقوة عملهم.

ترتبط هذه الحركة بعمليات الإفقار: «يُصبح الفرد مُفقر، وينمو الإفقار بسرعة أكبر من عدد السُكان والثروة." وأطروحة الإفقار هذه التي تم استعادتها وتضخيمها في كتاب رأس المال، كانت موضوعاً لإنتقادات ساخرة من قِبل الاقتصاديين البذيئين. ومع ذلك، على مُستوى النظام الرأسمالي العالمي – فإن المُستوى الوحيد الذي يُعطي مشهداً كاملاً لتحليل حقيقة – هذا الإفقار هو أكثر وضوحاً وواقعية بكثير عن ما تصوّرهُ ماركس. ومع ذلك، الشيء الموازي لذلك هو أن القوى الرأسمالية نجحت في إضعاف الخطر الذي تُمثلهُ البروليتاريا العمومية بواسطة وضع استراتيجيات مُمنهجة تهدف إلى تقسيم الطبقة العاملة على جميع المُستويات، محلياً وعالمياً.

6

القسم الثالث من البيان الشيوعي، بعنوان "الأدب الاشتراكي والشيوعي،" قد يبدو للقارئ المُعاصر أنه في الحقيقة يخص الزمن الماضي. هُنا يُقدمُ لنا ماركس وأنجلز تفسيرات تتعلق بقضايا تاريخية وإنتاجهُما الفكري الذي يخص عصرهُما. مُنذُ فترة طويلة في طي النسيان، تبدو هذه القضايا اليوم مصدر اهتمام حصرياً لأُمَنا الأرشيف.

ومع ذلك أدهشني أوجه التشابُه المُستمرة مع الحركات والخطابات الأحدث، في الواقع المُعاصرة. يستنكر ماركس الإصلاحيين من جميع الأشكال، الذين لم يفهموا شيئاً من منطق الإنتشار الرأسمالي. هل هذه اختفت من المشهد؟ واستنكر ماركس أكاذيب أُولئك الذين يشجبون مُخالفات الرأسمالية، ولكنهم مع ذلك، "في الممارسة السياسية ... ينضمون إلى جميع التدابير القسرية ضد الطبقة العاملة." هل الفاشستيون في القرن العشرين واليوم، أو الحركات الدينية المزعومة (الإخوان المسلمون، ومُتعصبو الهندوسية والبوذية)، مُختلفون؟

إنتقادات ماركس لمُنافسي الماركسية وأيديولوجياتهم، فضلاً عن جهوده لتحديد الأوساط الاجتماعية التي يتحدثون بإسمِها، لا تقتضي ضمناً بالنسبة إلى ماركس ولنا، أنهُ لا ينبغي بالضرورة أن لا تتنوع مصادر إلهام الحركات الحقيقية المُناهضة للرأسمالية. أُذكر القارئ ببعض كتاباتي الحديثة حول هذا الموضوع، مُستوحاة من منظور إعادة بناء أُممية جديدة كشرط لفاعلية النِضالات الشعبية وتَطلُعات المستقبل.

7

سأختم بالكلمات التي تلت قراءتي للبيان الشيوعي.

البيان هو ترنيمة لمجد الحداثة الرأسمالية، والدينامية التي تلهمها، والتي لا مثيل لها خلال تاريخ الحضارة الطويل. ولكنهُ في الوقت نفسه هو أغنية الوداع لهذا النظام، الذي تُعتبر حركته الذاتية مُجرد جيل من الفوضى، كما فهمهُ ماركس دائماً وذكرنا بهِ. إن العقلانية التاريخية للرأسمالية لا تتعدى إنتاجها في زمن قصير لجميع الظروف – المادية، والسياسية، والأيديولوجية، والأخلاقية – التي سوف تؤدي إلى إلغائها. لقد كُنتُ دائماً أتقاسم هذا الرأي، والذي أعتقد إنهُ رأي ماركس، من البيان الشيوعي إلى الفترة الأولى للأُممية الثانية التي عاشها أنجلز. إن التحليلات التي قد اقترحتها تتعلق بالنُضج الطويل للرأسمالية – عشرة قرون – وإسهامات المناطق المُختلفة من العالم في هذا النضوج (الصين، والشرق الإسلامي، والمُدُن الإيطالية، وأخيراً أوروبا الأطلسية)، ذروتها القصيرة (القرن التاسع عشر) وأخيراً أفولها الطويل الذي تجلي بذاته من خلال أزمتين نظاميتين طويلتين (الأولى من عام 1890 إلى 1945، والثانية من عام 1975 إلى يومنا هذا). لهذه التحليلات هدف التعمق الذي كان عند ماركس مُجرد أمرٌ بديهي. إن هذه الصورة عن موقع الرأسمالية في التاريخ تخلت عنها التيارات الإصلاحية الحالية ضمن ماركسية الأممية الثانية ثم بعد ذلك نمت خارج الماركسية. لقد تم استبدالها برؤية تقول أن الرأسمالية لن تَنجزُ مهامها إلا حينما تنجح في جعل الكوكب مُتجانساً وفق نموذج مراكزها المُتقدمة. في مُقابل هذه الرؤية المُستمرة للتطور المُعولم للرأسمالية، وهو ببساطة أمرٌ غير واقعي لأن الرأسمالية بطبيعتها مُستقطبة، نطرح رؤية تحوّل العالم من خلال عمليات ثورية تنفصل عن الخضوع والأستسلام لتقلبات تدهور الحضارة المُميتة.

عصمت الموسوي

صحفي من فرقة «قدوّر»

في مطلع صدور صحيفة الأيام عام 1989 تقدّم للعمل فيها عدد كبير من الشباب والشابات. كنا في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات نفتقد الصحفيين البحرينيين المحترفين إلا ما ندر، وقد استقدمت الصحيفة رؤساء الأقسام ومدير التحرير من مصر والأردن. كانت الجريدة تصدر في 24 صفحة، وتحتاج مادة محلية غزيرة يومية، وكنا نسأل المتقدم للوظيفة عدة أسئلة تتعلق بهواياته وميوله، والأهم قدرته على الكتابة الصحيحة، وأنا شخصياً فقد كنت اهتم بسؤال أولي: ماذا تقرأ؟ اذ كنت أرى أنه الطريق الأسهل لمعرفة الشخص، ولاحظت أن الفتيات اللاتي كن يقرأن للشاعر نزار قباني هن مَن تركن العمل الصحفي باكراً.

على أن هناك من الطرائف الكثير مما لا ينسى، فذات مرة سألت أحد المتقدمين للوظيفة

ماذا تقرأ:

أنا لا أقرأ أبداً

حتى الجريدة؟

وخصوصا الجريدة، بل إني أكره الجرائد، ولم افتح يوما جريدة في حياتي.

وكيف ستعمل في مكانٍ وأنت تكره المنتج الذي يصنعه؟

أتعلم

تعليم الحب طريق طويل لكنه ليس مستحيلا...

يعني ... لا توجد فرصة؟

توجد إذا رغبت بقوة، ماذا تعمل الآن؟

أعمل طبالاً في فرقة طرب شعبي، فرقة «قدوّر» هل سمعت بها؟. قبل أن يضيف: أريد عملا يدر دخلا ثابتا ومستقرا وغير متقطع، فأنا – أصارحك القول بلا مواهب – سوى العزف على الطبلة».

إقرأ الصحيفة أولاً ثم تعال الينا ونحن سنتكفل بالباقي".

وقبل أن يغادر استدار قائلاً: سأحاول.

وتقدّمت إلى الصحيفة شابة مغطاة بالكامل من رأسها الى أخمص قدميها، وجلست تتحدث معي عن رغبتها القوية في امتهان الصحافة، واشترطت عليها أن ترفع «البوشية» على الأقل، كي أرى تعابير وجهها، قالت: ليخرج الشباب من الصالة أولاً، وامتثلنا لأمرها وفتحت وجهها، وكانت فتاة متواضعة الجمال، قلت لها:

– لماذا تغطين وجهك؟

– لأن الجمال يفتن.

– وجه كوجه مارلين مونرو هو الذي يفتن.

– انا أجمل منها

واحتجتُ وقتًا طويلا لإقناعها بأن الوجه ضروري للتعاطي مع الصحافة والمصادر الخبرية ومقابلة الناس، لكنها أصرّت ألا شيء يمنع العمل الصحفي بغطاء الوجه ثم اختتمت:

الآن وفي هذا العمر وفي البيئة التي أعيش فيها فإن رفع الحجاب صعب جدا، لكني سأحاول.

واستقطبت «الأيام» في بداياتها أشكالاً وألواناً من المبتدئين والمبتدئات، بعضهم أخفق وبعضهم نجح، وبعضهم حلّق عاليا في سماء الشهرة، وبعضهم أقدم على المحاولة معتقدًا أنها مهنة سهلة ومقدور عليها، لذلك كنا نسميها «مهنة من ليس له مهنة ولا شهادة»، إذ يكفي أن يجيد المرء اللغة العربية كتابة وتحدثا حتى يلتحق بها ويتعلم المهنة سريعا ثم تتكفل الممارسة اليومية بصقل تجربته وتدريبه على قواعدها ومحاذيرها.

ولأنها "درب زلق" فإن كثيرين لم يعمروا فيها، وغادروها مع اول تحدي، وفي حين تعامل معها آخرون كساحة للنضال وصنع التغيير، وجد فيها البعض طريقًا سهلا للصعود الشخصي مع أن مواهبهم لا تختلف كثيرا عن مواهب طبّال فرقة «قدوّر»، بيد أن العصر الرقمي كان قاسياً على الصحافة الورقية والتقليدية، والتي لم تعد من المهن الواعدة أو المستقرة الراتب، كما كان يراها ذلك الشاب الفنان. تبدّلت وتحولت وصار بإمكان صحفي واحد أو عدة صحفيين أن ينشؤوا صحيفة رقمية كاملة وهم جالسين على مقهى، دون الحاجة إلى مبنى أو مطبعة أو موظفين .

العصر الرقمي كان قاسياً على الصحافة الورقية والتقليدية، والتي لم تعد من المهن الواعدة أو المستقرة الراتب

كاتب الضفّة الأخرى

تنبعث رائحة الهراء والقذارة من تعليقات كثيرة شيّعت المترجم الفلسطيني صالح علماني إلى مثواه الأخير، وقد جاءت كمية الهراء اللغوي – إن صحّ تسميته بذلك – كالسيل مجتاحًا صفحته على "فيسبوك» منذ أعلن عن مواقفه وميوله السياسية تجاه ما حدث في سوريا.
شيء يشبه ما حدث لبيتر هاندكه الحائز على جائزة نوبل هذه السنة، بحيث لاحقته لعنة الشتائم الحقيرة إلى عقر تاريخه الأدبي ونسفت بكل ذخائره الثقافية وأهميتها. نماذج كثيرة من أدباء و شعراء أساءت لهم مواقفهم السياسية، حتى أن بعضهم دفع حياته ثمنًا لذلك.

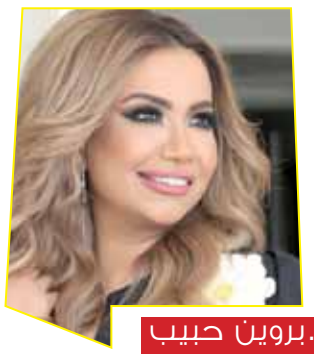

د.بروين حبيب

أمّا بشأن علماني فأعتقد أن لا أحد يعرف الرجل جيداً، حتى أولئك الذين تطفلوا على صفحته في فيسبوك، وثاروا ضد مقولاته المستفزة. لقد عاش كجندي مجهول ومات كذلك. ولعلي تأثرت بما كتبه الروائي نبيل الملحم أكثر من غيره حين نعاه قائلا "ولد في أسوأ شتاء شهدته البلاد، ورحل في أسوأ حال وصلتها البلاد..." وفي جملته القصيرة الكثير ممّا يمكن قراءته، فالرجل حكاية في حدّ ذاته.

عن نفسي، فقد عرفت متأخرة أنه أنشأ بيتا للكتابة، وعد به الكتاب الراغبين في الهدوء لتجميع أفكارهم، وكان البيت حلم حياته، سخّر له "تحويشة العمر" ليراه متحققا، لكن الحرب اندلعت في الوقت غير المناسب ونسفته.

جمعتني الصدف بالمترجم الرّصين الهادئ أكثر من مرة في عدّة معارض، وأعترف أني حزينة جدا لأنه غادر قبل أن يكون ضيفا على برنامجي، فلطالما أحببت ترجماته، وفضلتها على غيرها، وقد أخبرته بذلك، شاعرة في حينها أنّه شكرني من باب التهذيب لا غير، هذا كل شيء، حتى أؤكد أن دفاعي عنه ليس من باب صداقة جمعتني به.

والصراحة تقال إني استشهد به دائما في مقالاتي وندواتي حين يتعلّق الأمر بالترجمة، وكما قال أحدهم في نعيه: «دونك لم نكن نعرف الحب في زمن الكوليرا، و لا عشنا لنروي مئة عام من العزلة...كل الأسماء لا تعترف بموتك المعلن سيدي ...". أجدني اليوم أعترف له مرة أخرى بكل جمائله عليّ كقارئة نهمة، عرفت نعمة الاستمتاع بأجمل الروايات التي نقلت إلى العربية بروح كُتّابها بفضله.

قام علماني بدور مهم في اختيار قراءاتنا، نقل ما ينقله بلغته وإبداعه الشخصي، ومارس التّرجمة كفن، وإبداع، مؤكدا أنّ ترجمة عن ترجمة تختلف. لقد جعلنا سعداء بقراءة كم هائل من الكتب التي ترجمها، صنع سعادتنا حين حلّق بنا بعيدا إلى العالم النّاطق بالإسبانية، وقد صدق الروائي أمير تاج السر حين قال إنه "لم يكن يترجم الرواية اللاتينية والإسبانية. كان يكتب النسخة العربية لها". لنَقُل إنّه علّمنا كيف تُرْوى الرواية كما قال رفيقه نبيل ملحم، وهذه هي الحقيقة التي يجب أن نعترف بها، فماذا نعرف عن الرواية لولا المترجمين الذين جندوا أنفسهم لتقديمها لنا في أجمل نماذجها قبل أن ندخل معترك كتابتها؟ وعلماني عرابهم، أو عميدهم، أو حامل راية الأدب اللاتيني الأجمل والأكثر دسامة في العالم، فلماذا كل هذه النقمة عليه من فئة أعتقد أنها هي التي ربطت السياسة بالأدب، وأثارت بتعليقاتها التي لا تليق بقامة بحجم علماني موضوعًا حساسًا وجارحا أصبح للأسف قاعدة من قواعد تقييمنا لأي مثقف أو مبدع، ألم يقل أحدهم إن علماني مات في ال 2011 ودفن في ال 2019 ؟ أليس تعليقا كهذا نابعاً تماما من موقف سياسي معاكس لمواقف الرجل؟

بالتأكيد لا يمكننا أن نقف صفًا واحدا في مواقفنا تجاه ما هو سياسي، لكن المسلم به هو أن السياسة العدوّ رقم واحد للخيال كما قال الكاتب والسيناريست البريطاني إيان راسل ماكيوان، وهذا لا ينطبق على علماني الذي لم نعرفه من منبر سياسي، بل من منبره الأدبي المتفرّد. يقينا كان معلّما لنا دون أن نشعر حتى بذلك، لم يمل مواقفه السياسية علينا في كل ما ترجمه، كما ظلّ منذ أول نص نقله إلى اللغة العربية إلى آخر نص مخلصا لمهنته، فلماذا تعامل معه البعض بالنكران رغم أنهم قرأوه كما قرأه أي قارئ آخر خارج حدود جغرافية الحرب الضيقة؟

«بالتأكيد الأدب والسياسة ليس لهما شيء معا، و اتحادهما يعدُّ خطرا على الإبداع الأدبي" لكن هل نحن أمام مؤلّف يروّج بنصوصه لنظام سياسي معين؟

نعرف جيدا أن بعض "نجوم الأدب" صناعة أنظمتهم، ومع هذا لا نصادف أية قسوة في الكلام الموجّه إليهم، بل أن بعض الأسماء التي تحسب على الشعر والرواية والتي أساءت للراحل علماني في موته، لا تتجرّأ حتّى على كتابة "نقد لطيف" لنصوصهم التي تشهد بالتجنيد الخفي لأقلامهم.

محزن مشهدنا الأدبي، محزن حين يصرُّ على البقاء في عمر المراهقة، تفصل بينه وبين عمر النضج عقود من الزمن القادم، ومحزن أكثر حين يُخرج البعض خناجره في مناسبة أليمة كهذه، فيسلخ الشاة بعد ذبحها ناسيًا أنه إن وقف على هذه الضفة، فهناك حتما من قطع نحو الضفة الأخرى، ولم تعد له نفس الرؤية لمجرى النّهر أمامه، ولا للأشجار المقابلة، ولا للسماء الغائمة، ولا للطيور التي تطير من هنا وتحطّ هناك، وإن كان هناك قصة ستُكتب لوصف نفس المشهد فإنّها لن تكون نفس القصة، بالتأكيد لكلّ ضفّة قصّتها، ولكل ضفّة كاتبها، دون أيّة خدوش شخصية، أو تقليل لاحترام أحدهما.

هذا ليس خطابًا أخلاقيًا، إنه محاولة لفهم إشكالية العلاقات بين أهل الأدب والثقافة الذين يربطهم الأدب وتفرقهم السياسة، دون إدراك صحيح للخطوط التي تفصل كُتّاب السياسة عن كتاب الأدب، وكتاب الأدب الناشطين سياسيا، والأدباء الذين ينشطون ثقافيا خارج الدائرة السياسية، والكتاب المكوّنين سياسيا لتمثيل أجنحة بعينها وهم مجرّد موظفين لديهم مهمات محددة في الوسط الثقافي.

قد تكون هناك فئات أخرى تندرج تحت تقاطع السياسة والأدب، إلاّ أن هذه الفئات كافية لنعرف من أي نوع صالح علماني، الذي فشل ليكون شيئا آخر غير "مترجم" ويعلم الله ما أخفى صمته الوقور من معاناة تقاسمها مع كم الأدب الذي قرأه، وما أودعه أدراج مكتبه من روائع أدبية، فقد قرأت أنه تبادل الرسائل مع جابرييل جارسيا ماركيز وفارغاس يوسا وإيزابيل الليندي، غير ما تحويه علبتا بريده الإلكتروني وفايسبوك.

نحن أمام رجل استثنائي، تربّع على عرش الترجمة ونقل روائع الأدب اللاتيني إلى مكتبتنا بلغته التي وُصِفت مرارا بالفخمة والفاخرة، وسواء دفن البارحة أو اليوم، فهو حتما تعافى من الموت إلى الأبد منذ ترجم أول عمل من إختياره الصائب لكاتب عظيم تخطى الموت بعظمة قلمه قبله.

هل يكفي ما سبق ذكره لأن نعيد حساباتنا بشأن بعض المفاهيم؟ يبدو لي أن صالح علماني يشكّل منعرجًا خطيرا في خارطتنا الإبداعية اليوم، والتي يجب أن تُرسم فيها الحدود بشكل واضح، حتى لا تُنتَهك المساحات الأكثر إشراقا من مكتسابتنا. كما يبدو لي أن أي طعنة تُوجَّه لإسمه جريمة بشعة، يرتكبها دعاة حرية الرّأي المزيفون، أولئك الذين لا يرون أحدا على صواب إلاّ إذا كان نسخة طبق الأصل عنهم، وهم بذلك لا يختلفون عن الأنظمة أحادية التّفكير التي ينتقدونها.

حبّ من تريد الروح أن تسمو إليه

سوسن حسن

أجرى صحافي فرنسي في جريدة ال«فيغارو» مقابلة في العام ١٩٦٠ مع مفكر أردني عن رؤيته لمجتمعه، وكان رده كالتالي : «كشخص مواكب لعصره، تلقيت لحسن الحظ تعليماً أجنبياً، ولقول الحقيقة، لن نستطيع تحقيق التقدم والحداثة في مجتمعاتنا الا بالتخلي عن العادات والتقاليد. كثيرون منا في الأردن يؤمنون بذلك، إلا أننا ما زلنا نعيش في صراع سيء». وأضاف الرجل: هل بالإمكان فصل الدين عن النظام المجتمعي التواق للحداثة العلمية؟ نحن نخلط بين الدين والمجتمع، بحيث لا يمكن للإثنين الاستغناء عن بعضهما بعضاً. هل في المستطاع، إذاً، مواكبة الوقت دون التسبب في لعنة مهلكة؟».

أقوال المثقف الأردني عرضها مثقف كندي خلال مؤتمر ساخراً من العرب الذين يتخذون من الغرب قدوة.

في العام 1960، أرهف فيلسوف فرنسي سمعه لشهادة هذا العربي، وقال مستغرباً: «إنها لعبارة مثيرة للشفقة! «مواكبة الحداثة !» ... من يستطيع أن يعطي هذا المسلم الضائع القدرة على عيش وقته، وقته هو، وليس وقت إيديولوجية يجهل غاياتها ؟».

متى سنعي بأننا أنفس قبل أن نكون أمماً؟ وأعني بذلك العودة إلى عوالمنا الداخلية التي يجب أن تكون أكثر ازدهاراً وانفتاحاً من عوالمنا الخارجية. لقد تحدث ابن سينا ومحيي الدين ابن عربي، وغيرهما الكثير عن نوعين من الزمن: الزمان التاريخي الآفاقي وزمان الأنفس أو زمان الخارج وزمان الداخل، مشددين على ضرورة العيش وفق هذا الزمن الأخير، أي زمن الروح، ففيه تستشعر النفس وجودها، وفيه يتجدد الإلهام.

عندما يتحدث هذا الأردني عن مواكبة الغرب، فهو يتحدث عن حضارة تخلت عن زمان الأنفس في سبيل الزمان الآفاقي، عن حضارة سيست الدين منذ زمن بعيد من أجل بسط سيطرتها. إن لم تفهم ما حدث في الكنيسة، لن تعي ما فعلت الأنظمة الاستبدادية عندما علمنت المجتمع والدين معه. تلك الحضارات لم تفصل الدين عن الدولة وإنما استخدمت الدين درعاً لرغباتها المشينة. هذا ما أراد الفيلسوف المستشرق هنري كوربين الوصول إليه عند القول بأن السلطة الدينية سقطت أمام سلطة النظام.

هنا نلج بالسؤال ... كيف وصلنا إلى هنا؟ كيف وصلنا إلى مجتمعات تريد العيش في الخارج أكثر من الداخل، البعض يرجح هذا التدهور إلى فصل علم اللاهوت عن الفلسفة وعلمنة الضمائر. لم يكن هذا الحال في الماضي، عندما كان الفيلسوف فيلسوفاً وفقيهاً في آن، حيث كانت المعرفة القلبية علماً يدرس.

نيقولا بيرديائيف، أحد أهم رواد الفلسفة الوجودية المسيحية في القرن العشرين، تحدث في كتابه «معنى الفعل الخلاق» عن الثيوصوفية أو الحكمة الإلهية التي تجمع بين علوم الفلسفة والدين مدافعاً عنها، وداعياً لعدم الفصل بين العلوم الفكرية والتجربة الروحانية، التي نستطيع بها فقط إثراء المعرفة وتحويل كل مبادرة إنسانية إلى خطوة نحو اكتشاف الذات. لم يتلكأ بيرديائيف في دعم أطروحته عن طريق اتخاذ فكرة الماضي والمستقبل كمثال، فنحن لا نستطيع اعتبارهما ورثة الفكر المادي، وإنما بالتأكيد سمة من سمات الروح نفسها. عندما تسرح الأنفس بالماضي محاولة التنبؤ بالمستقبل، فهي تستعين بالروح حتماً وليس بسلطة خارجية.

لم يكن بيرديائيف وحده الداعي للثيوصوفية، فقد سبقه صدر الدين الشيرازي بزمن طويل عندما لمح بأن علومنا لنْ ترتفع إلا بقدر حبنا، وبأن علومنا ليست إلا صورة من صور حبنا. حب مَن؟ حب من تريد الروح أن تسمو اليه.

قصة قصيرة

الفاتح العظيم

جعفر الديري

تأمَّل الفاتح العظيم في عقدة الحبل غريبة الشكل، ثمَّ أدار عينيه في سدنة المعبد، فوجدهم جميعا خاشعين، خافضين أعينهم للأرض.

كانت أجسامهم قويَّة، بفعل الأكل الطيب والشراب المنعش، بعكس أولائك الذين شاهدهم في الخارج، ضامري الوجوه، نحيلي الأجسام، بسبب الجوع والمرض، عاجزين عن الوقوف لإلقاء التحية عليه.

علت وجهه ابتسامة ساخرة، وقال لنفسه: هكذا إذن! بهذه الطريقة، خدعوا من سبقني، واضطرُّوهم للتراجع. ترى كم عدد الحمقى الذين وقعوا في شباكهم؟!

ارتدَّ طرفه لبوَّابة المعبد، فوجدها ضخمة لا تشبه شيئا شاهده من قبل. ثمّة أعمدة تناطح السحاب. غرف وأبواب لا تحصى، وعند كل باب وزاوية، خادم بيده شمعة، يقف خافض الرأس، راهنًا جسده وماله وعرضه للسدنة هؤلاء. أمَّا بقية الناس، فلا قيمة لحياة أيٍّ منهم، يعيشون في أكواخ عفنة، لا تقيهم بردا ولا حرًا. قبور يقضون حياتهم فيها حتى يواريهم التراب، فيما يعيش هؤلاء المترفون في معابد كالقصور، يأكلون ويشربون ويبدِّلون ثيابهم ناصعة البياض... وكبيرهم المبجَّل يشير للعقدة، قائلا في صوت مهيب:

– سيكون البلد لك، متى استطعت حَلّ العقدة.

هذا يعني أنَّه لن يملك البلد، إلا إذا حلَّت بركتهم عليه!. حيلة دنيئة، ربَّما انطلت على من سبقه من المخرِّفين، لكن ليس على طفل وصبي وشاب أخذ العلم على يد أعظم فيلسوف على الإطلاق.

أخرج سيفه من غمده، بسرعة خاطفة، وهوى به بقوّة على العقدة، فانقطعت، وتحرَّكت العرابة الرابضة في مكانها منذ عشرات السنين.

شقّ الفضاء صوت كبير السدنة، كأنَّما نزل السيف على قلبه، وتراجع للخلف، ويده على صدره. جحظت عيناه، وتحوَّل لون وجهه للبياض، ثمَّ خرَّ إلى الأرض وهو يخور كالثور.

سارع السدنة لنجدته، لكنَّ الموت كان أسبق. لقد وعى عقله جيدًا أنَّ قطع العقدة يعني انتهاء سلطانه على الناس، لذلك آثر الرحيل، على العيش تحت سلطان هذا الفاتح العظيم. أمَّا بقيَّة السدنة، فتهاووا سجدًا على الأرض، وتبعهم خدّامهم وحملة الشموع.

مسامرات الزمن المختلف

هدى الطائي

يا انت المتعالي
القابع في ممرات الرؤيا
كل اوامرك لم تطأ
عتبات حياتنا العجاف
أنظر تباعا
انليل
تلك روحك العصماء
هذا أرثك العظيم ..عراق
مايزال
ومايزال الطوفان في عاصمتك الزاخرة
ولم ينتهي الطري
أنليل
ها أنت تستشيط غضبا
تعربد بثياب القداسة
ونحن نلملم بعناء ابناء السبيل
ونحكي لهم
عن مسامرات زمن مختلف
عن أزمنة البغددة
واحلام الزيتون
عن سيرة الاله الغاضب المستغرب
ونحصي الجروح والاحلام
التي تبددت
حين هطلت فتنة
سحقت عظامنا
وانتهى بيننا حبل سري
أنليل
الا تشعر بالذنب
بموازاة الحزن
ممن يرضعون حليب الليل
الا تدرك
ان الفجيعة جامحة
كحجر يطرق النوافذ
بين حواري الفقراء
في الكوات الداكنة
أنليل
ألا تخجل
حين يرتجف عرش الرب
وتبكي الاقلام
طوفان ايتام وفتلى
مهزومي الجفون
لم يبق للأنثى زوايا وميض
غير رقصات محمرة الصدر
لتأبين شموس تبدأ من هنا
وحين يتوالد الخوف في الخطوة الواهنة
في أزمنة الليل والوشاية
تتنهد احلامنا المشتهاة
ولم ينتهِ الطريق بعد
ولم يرَ المشرق يسرا بعد عسر
ولم يرَ المشرق امنا بعد خوف
عشقنا الذي آويناه بالخفاء
حرسناه
حين فار العصر
حرسناه باكياس الموتى
وهم ينسابون الى النسيان
ويندبون اسماءا ومدن
ويحتلمون على القبور
هو أفقنا المشغول
بنزف الوطن
في فرات غريق
فإلى ما ترقب الارض .؟
ولك الفتوحات على الجنب
كالكمأ المسموم
أنليل
كفاك تشعر بالغضب
ويداك متسمرتان
والأزمنة عراق
عشقك الأبهى
كلما نزرع عودا ينبت رؤوس ضحايا
والنار تأكل ما تجلى من العذارى
وتغازلها بلا أحد
ولا أحد
يرجع صوت ولم يلد ولد
انليل
كم قيامة تدلت من عسعس الليل
وانت لم تنجز فرسخًا واحدا
بطعم الاوطان
أنليل
ماذا هيء لك؟
حتى تناسلت الحروب مطمئنة
كن واضحًا أيها المتعالي
إن دماءا لاتنسى حقها
في مسامرات الزمن المختلف

لم يأبه لصبر حفيفها أحد..

بتول حميد

أنت رجل غير عادي..
في كل مرة نغادر فيها اللقاء
أضطر للوقوف هنيهات قصيرة إلى أن يعود كل شيء إلى مكانه!

****

وحين يجيءُ خيالاً تلمعُ مقلتيّ كعيني طفلةٍ ملجأ
مرَّ بجانبِها "بابا نويل"

****

وفي الانتظار.. .
أنـا الهدوء المريع بين ضغط الزناد وصوت الرصاصة!

****

لا تؤلمْني كفُكَ
وهي تضغطُ على أصابعي موّدعةً
تشطرُني نظرتَك كسيف لامعٍ
يقطعُ شكَ حُلمي ويقينَه!

****

أتلصصُ على أخبارِكَ عن بعد
كحمامةٍ جريحةٍ
تستمعُ صامتةً
لـنشوةِ الريحِ بأجنحةِ الطيران..

****

لم يكنْ يحملُ هديةً مزركشةً
لكنها أبصرتُهُ
وتأكدتْ من أن وجودَه..
فصلٌ من فصول الواقع!

****

أفتحُ ذراعي للريح
ككلمة بين قوسين
تحتاجُ لحُضنِك
لتبددَ معنى الانتظار..

****

بلى..أحب ثورة الريح
وهي تعانق جذع شجرة وحيدة
لم يأبه لصبر حفيفها أحد..

****

الأغنية التي ظننت أنها لنا وحدنا
ودندنت بها في سِري
تدور الآن في المقهى
وتُشيّع قلبي..

****

هنا في الجانب الأيسر
كدمة زرقاء تخفق بالألم.. .
كبحرٍ عاجز عن استرجاع شهيق الغرقى
كلهم.. دفعة واحدة

واحة الفكر

رهينة فراء الثعالب:

انجلز بوصفه رجل أعمال

هشام عقيل

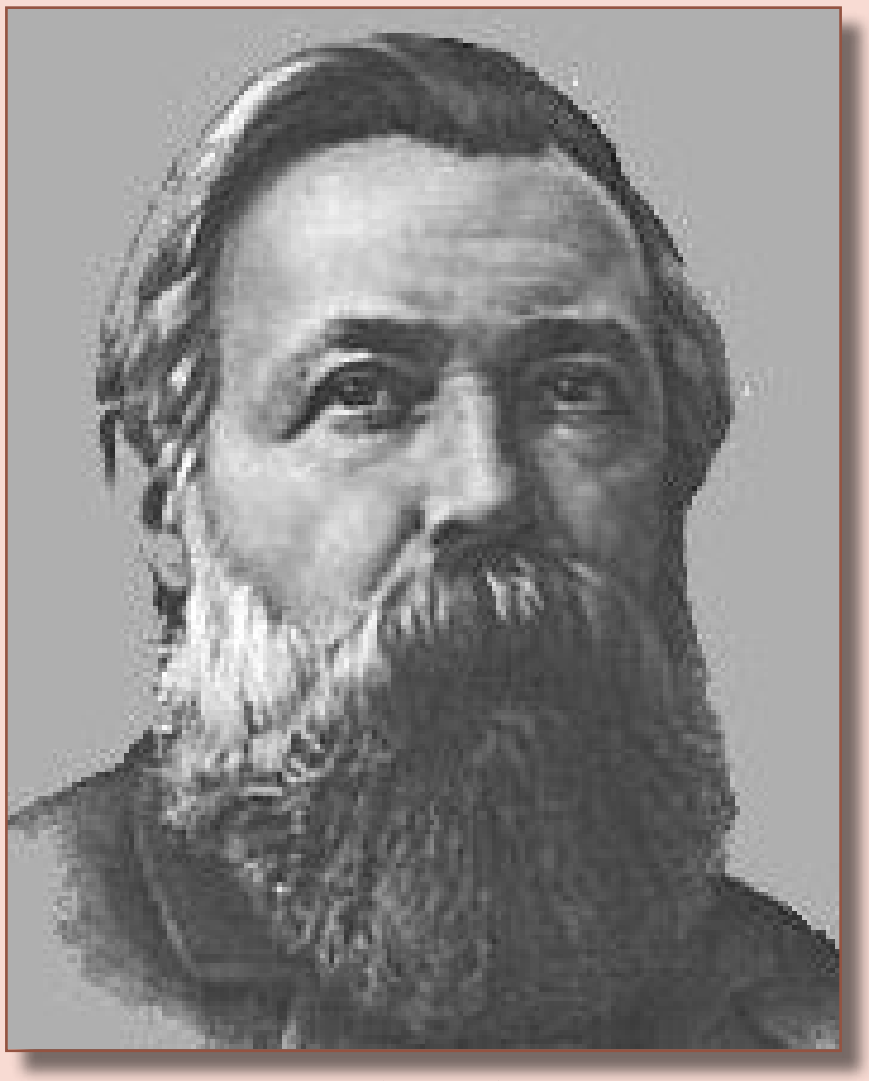

لن يختلف أي أحدٍ في تعظيم الدور المفصلي الذي لعبه إنجلز في تأسيس المادية التاريخية مع شريكه ماركس؛ ولن يتمكن أي باحث تاريخي أن يتغاضى عن حقيقة أن الكثير من الاشتراكيين عاشوا بفعل مساعدة انجلز المالية (بالإضافة إلى ماركس نفسه). لكن قليل من يتناول طبيعة عمل، وثروة، وتدبير (بمعنى تدابير رجل الأعمال) انجلز نفسه.

مثلاً، حسب الباحث تريسترام هنت، ذكرت وصية انجلز بأنه كانت له مجموع من الأسهم تقدّر بكونها 22،600 باوند (وهذا الرقم يوازي تقريباً 4 مليون دولاراً بأرقام اليوم). كما كانت له أسهم واستثمارات في مختلف الشركات، أهمها: شركة سكة الحديد لندن، والشركة الشمالية الميتروبولية للغاز، والشركة الحكومية الخارجية الاستعمارية (وهي عبارة عن تروست إمبريالي حقيقي، كان لها نفوذ اقتصادي توسعي في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين).

لم ينكر انجلز ذلك ابداً، ولم يجد ابداً أي سبب يجعله أن يتراجع أو يعتذر (أو حتى يبرر) موقعه وتاريخه الاقتصادي هذا. فيقول لبيرنشتاين في رسالة يرجع تاريخها إلى 1 مارس 1883:

"يمكن للواحد أن يكون اشتراكياً ومضارباً في مجال الأسهم في مثل الوقت بلا أي تناقض؛ بالتالي، يكره ويحتقر طبقة حاملي الأسهم. ويا ترى هل سأجد نفسي في يوم من الأيام معتذراً ومبرراً بأنني كنت، قديماً، شريكاً في مصنع رأسمالي ما؟ هاه! ثمة رد جيد بإنتظار من سيلقي علي هذا الأمر! وإن كنت سأجني مليوناً غداً في مجال الأسهم، وبالتالي أوفر أموالاً فائضة للحزب في أوروبا وأمريكا، إذن بكل سعادة ستجدني في سوق الأسهم!".

أما في رسالة اخرى إلى بيرنتشتاين، يرجع تاريخها إلى 18 يناير 1883 يقول انجلز:

((ليس من شأن الصحيفة الاشتراكية أن تبين أفضل الأشكال لإستغلال العمال؛ فالمداخيل الصادرة عن الأسهم هي ايضاً منتوج العمل غير المدفوع. (...) وأنا، كذلك، لي بعض الأسهم؛ أبيعها وأشتريها هنا وهناك. لكنني لستُ غبياً بما فيه الكفاية أن ابحث عن طرائق وفنون هذا العمل في الصحف الاشتراكية. وإذا وجد هناك من يقوم بذلك، فأنه الملام إن وقع في المصيبة!)).

كان مصنع إرمن- انجلز يعتبر من المصانع التي توفر أجوراً جيدة (100 باوند في السنة)، وكان يحصد انجلز شخصياً (بحلول 1860) ما يقارب 1000 باوند سنوياً من المصنع (ويوازي ذلك 150،000 دولاراً في أيامنا هذه). هذا بالإضافة إلى حقيقة أن مصنع إرمن- انجلز، كمصنع منسوجات، كان يؤدي وظيفة أولية للاقتصاد الإمبريالي عبر تصدير المنتوجات القطنية إلى المستعمرات (كالهند مثلاً). لم يأخذ انجلز هذا الموقع بخفة، رغم أنه كان يتصرف كعميل ماركسي وسط البورجوازيين؛ يرسل تقاريراً سرية إلى ماركس شخصياً (ناهيك عن حقيقة أنه كان يختلس أموالاً من شركاءه ليعطيها لماركس في وقت الحاجة). كانت هذه الجدية ظاهرة في حقيقة أن انجلز رفض الطلب التالي لماركس (في رسالة لإنجلز يرجع تاريخها إلى 9 مايو 1865):

((سأكون سعيداً ما إذا تمكنت من تأسيس فرع [المقصود فرع لتنظيم الأممية افراد في مانشستر، وأن تنتخب بوصفك ممثلاً له ومراسلاً للندن)).

وكان رد انجلز على هذا الطلب (في رسالة إلى ماركس، 12 مايو 1865):

((أما بالنسبة لإقتراحك بأنه يتوجب عليّ تشكيل فرعاً للأممية هنا، فأن ذلك أمراً مستحيلاً. بإستثناء موور وغامبرت، لا يوجد أي شخص مناسب هنا (...) كما أن موقعي كمراسل للندن سيفرض عليّ كماً هائلاً من الواجبات التي سيكون علي تلبيتها، ولن أتمكن من تلبيتها حالما يتمكن الفرع من تشكيل علاقة وطيدة مع العمال محلياً)).

من الواضح أن انجلز لم يكن في موقع يسمح له أن يكون نصيراً للأممية في مانشستر، ناهيك عن كونه الممثل والمراسل الفرعي لها؛ حيث ذلك سيشوش علاقة الشراكة القائمة ما بينه وبين مصنع ارمن- انجلز.

ليس ثمة سبب يجعلنا ننكر شيئاً لم ينكره صاحب الشأن نفسه، وسيتعين علينا أن نقيّم الحد ما بين موقعه الاقتصادي الطبقي وما بين موقعه الفكري، رغم أننا غالباً ما نكون رهائن هذا الموقع الطبقي إلا إذا كنا واعون به وبتأثيراته. في نهاية المطاف، النظرة المادية للتاريخ لن تمنعه عن لبس فراء الثعالب التي كان يصطادها.

ربما سيجد بعض من اليساريين الإنتهازيين في هذه الفقرات ما يبرر افعالهم الإنتهازية، حيث يمكن للمرء أن يكون - حسبهم - "مفرداً ومثنى معاً" كما كان يقول غيته. لكن حبذا لو أعطى لنا هؤلاء الإنتهازيون مثالاً واضحاً لهذا الإنشقاق فيهم، وربي أدعو ليلاً نهاراً لأرى هذا الإنفصام كاملاً فيهم: ثوريون في الأفعال، انتهازيون في الظاهر. لا! إنهم ليسوا مفرداً ومثنى، أنهم مفردٌ وحسب! إن الإنتهازي هو - بكل بساطة وشفافية، دون هذا الاغتراب الهيغلي - إنتهازي؛ ليس ثمة حقيقة مخفية وراءه.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 146 ـ يناير 2020 السنة الثامنة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

صارت البحرين جنة

فاطمة محسن

يافرح غافي ذكرنا
ويا نشيد الروح رفرف
وارفع بأيدك علمنا
يا علمنا يافخرنا
أحمر ولونك عشقنا
غازل الفرحة مثلنا
وخبر نجوم السما
واشكثر طاير قلبنا
واشكثر عزت علينا
فرحة تجمعنا وتلمنا
صارت البحرين جنة
والفرح هل وذكرنا
يانشيد الفرح رفرف
وارفع بأيدك علمنا
ياعلمنا يافخرنا
دوم في العالي ياعزنا

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي

ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com